قادة الصناعة في قطر

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني

لوسيل LUSAIL

ملحق تصدره «لوسيل» عن قادة الصناعة في قطر

الأحد 11 المحرم 1447 هـ ـ 6 يوليو 2025

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

Sunday 6 July 2025

الراعي الاستراتيجي

مجموعة الخلف
Al Khalaf Group

الراعي الذهبي

غرفة قطر
QATAR CHAMBER

الراعي الفضي

مزرعتي
MAZZRATY

الراعي البرونزي

سهيل
SUHAIL
مجموعة سهيل الصناعية القابضة ش.م
SUHAIL INDUSTRIAL HOLDING GROUP W.L.L

تدعمه رؤية قطر الوطنية 2030

قطاع التصنيع قوة دفع أساسية للتنوع الاقتصادي

60% إجمالي الناتج المحلي للصناعة في قطر

5 قطاعات الأعلى حسب عدد المصانع

218 المنتجات المعدنية المصنعة

216 تصنيع آلات والمعدات

199 منتجات المطاط والبلاستيك

126 المواد والمنتجات الكيميائية

178 تصنيع المنتجات الغذائية

85.64 مليون ريال
تصنيع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية

77.55 مليون ريال
تصنيع فحم الكوك ومنتجات البترول المكررة

30.384 مليون ريال
تصنيع المعادن الأساسية

7.9 مليون ريال
تصنيع معدات النقل الأخرى

6.3 مليون ريال
تصنيع منتجات غذائية

لوسيل إنفوجرافيك

المصدر:
بوابة قطر الصناعية - وزارة التجارة

By
Hatem Elqadi

أحمد حسين الخلف:

قطر حريصة على توفير بيئة استثمارية واعدة في القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني

05 : 08

خلال تقديمها سلسلة من المبادرات

دور كبير لغرفة قطر في دعم تنافسية الصناعة الوطنية

10 - 11

عبد الرحمن حمد المانع:

«مزرعتي» مشروع وطني بمعايير إنتاجية عالمية

12 - 13

الشيخ محمد بن عبد العزيز آل ثاني:

سهيل القابضة لعبت دوراً محورياً في دعم التنمية الصناعية المستدامة

14

تدعمه رؤية قطـــــــــر الوطنية 2030

قطـاع التصنيع قـوة دفـع أساسية للتنوع الاقتصادي

عبد الدايم نور

يُعد قطاع التصنيع قوة دفع أساسية للتنوع الاقتصادي في قطر، الذي تدعمه رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تهدف إلى تطوير اقتصاد أقل اعتمادًا على قطاع الهيدروكربونات. في هذا السياق، تركز استراتيجية قطر الوطنية للصناعة على إنشاء سلاسل قيمة للصناعة المتقدمة بغية تحويل قطر إلى مركز رئيسي للإنتاج. وتبرز قطر كوجهة تصنيع عالمية لها قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية، والمناطق الحرة المتقدمة.

تواصل الجهات المعنية في الدولة القيام بدورها في تعزيز بيئة الأعمال وتمثيل ورعاية مصالح القطاع الخاص القطري والترويج لمناخ وفرص الاستثمار بالدولة، بالإضافة إلى تعزيز جاذبية قطر الاستثمارية وترسيخ مكانتها كمركز عالمي رائد للأعمال والاستثمار والتجارة، حيث كان العام الماضي حافلا بالأنشطة والإنجازات والفعاليات والمبادرات الهامة تماشيا مع الجهود التي تبذلها الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وفق رؤية قطر الوطنية 2030، لا سيما بعد إطلاق إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 2030 التي تركز على النمو الاقتصادي المستدام.

معدل نمو سنوي

وتضمنت الجهود الحكومية خلال الفترة الماضية، العمل على مجموعة من المشاريع الحيوية والمبادرات التي تسهم في تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 4 %، للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية حتى عام 2030، كما تم التركيز على توفير بيئة استثمارية جاذبة تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز حماية الملكية الفكرية، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة، بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة قطر، لتصل قيمتها إلى 100 مليار دولار (تراكمي) بحلول عام 2030.

إستراتيجية الصناعات التحويلية

وفي إطار دورها الرائد في تعزيز الاقتصاد الوطني، أولت وزارة التجارة والصناعة القطاع الصناعي اهتماما كبيرا، حيث وضعت إستراتيجية الصناعات التحويلية 2024 2030-، التي تهدف إلى تعزيز قدرات هذا القطاع ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع إمكانات النمو والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي بالدولة، والعمل على زيادة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، إلى حوالي 70.5 مليار ريال بحلول 2030 بمعدل نمو سنوي 3.4 بالمائة. كما تهدف الإستراتيجية إلى زيادة الصادرات الهيدروكربونية إلى أكثر من 49 مليار ريال، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار ليصل إلى أكثر من 326 مليار ريال بحلول 2030، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة إلى حوالي 35.6 مليار ريال، ورفع تصنيف قطر لتكون ضمن أفضل 40 دولة في مؤشر التنافسية الصناعية، وتسريع التحول نحو الصناعات التحويلية الذكية، والصناعات القائمة على المعرفة.

فرص استثمارية

وقد شهدت الأشهر الماضية طرح فرص استثمارية بقيمة 2.3 مليار ريال في قطاعات حيوية مثل البلاستيك والألومنيوم، وذلك ضمن مشاركتها في ملتقى المشتريات الحكومية، مما يسهم في دعم التنوع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

وتواصلت جهود دعم القطاع الخاص خلال عام 2024، حيث أطلقت عدة مبادرات من بينها، برنامج مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص الذي يمتد حتى نهاية عام 2026، ويهدف إلى تحديد المشاريع المناسبة للتنفيذ بنظام الشراكة في قطاعات مختلفة مثل الصحة، والسياحة. ويشمل البرنامج إطلاق منصة إلكترونية لتوضيح آلية العمل بقانون الشراكة، وتوفير قاعدة بيانات تروج للمشاريع الاستثمارية، كما يسعى لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تدابير تحفيزية مثل تخصيص نسب محددة من المشاريع الكبرى لتنفيذها عبر هذه الشركات.

دعم قطاع الأعمال

كما تواصلت الدولة دعم قطاع الأعمال في الدولة وتسهيل الإجراءات والخدمات المقدمة له، كونه من اهم ركائز سياسة التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات الإلكترونية، أبرزها: منصة قاعدة السجل الاقتصادي الموحد، التي تتيح المعلومات الأساسية عن المستفيدين الحقيقيين لجهات إنفاذ القانون والسلطات المختصة، وأتمتة الخدمات وتشمل إصدار شهادات «لمن يهمه الأمر»، وتقديم خدمات الوكلاء التجاريين عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، وتفعيل برنامج الشكاوى. كما تم فتح التسجيل في الأنشطة التجارية للمستثمرين الخليجيين لتعزيز وجذب الاستثمارات، وتفعيل برنامج الدفع الإلكتروني ويتيح تحصيل رسوم المعاملات إلكترونيا مع إصدار إيصالات بأرقام مسلسلة. بالإضافة إلى ذلك تم إصدار القرار الوزاري رقم (60) للعام 2024، الذي خفض رسوم بعض الخدمات بنسبة تجاوزت 90% بما في ذلك رسوم خدمات السجل التجاري والرخص التجارية، بهدف دعم المشاريع الوطنية والأجنبية، وتعزيز بيئة الأعمال وزيادة تنافسية رواد الأعمال، وتسهيل تأسيس الشركات وتشجيع إطلاق المشاريع الجديدة. وارتفع عدد الأنشطة التجارية المسموح بها للرخص المنزلية إلى 63 نشاطا.

تعزيز التنافسية

وفي إطار دورها الرائد في تعزيز الاقتصاد الوطني، أولت وزارة التجارة والصناعة القطاع الصناعي اهتماما كبيرا، حيث وضعت إستراتيجية الصناعات التحويلية 2024 2030-، التي تهدف إلى تعزيز قدرات هذا القطاع ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع إمكانات النمو والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي بالدولة، والعمل على زيادة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، إلى حوالي 70.5 مليار ريال بحلول 2030 بمعدل نمو سنوي 3.4 بالمائة. كما تهدف الإستراتيجية إلى زيادة الصادرات الهيدروكربونية إلى أكثر من 49 مليار ريال، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار ليصل إلى أكثر من 326 مليار ريال بحلول 2030، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة إلى حوالي 35.6 مليار ريال، ورفع تصنيف قطر لتكون ضمن أفضل 40 دولة في مؤشر التنافسية الصناعية، وتسريع التحول نحو الصناعات التحويلية الذكية، والصناعات القائمة على المعرفة.

التنويع في القطاعات الاقتصادية

وفي تصريحات سابقة لسعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني وزير التجارة والصناعة اكد سعادته أن استراتيجية الوزارة تهدف إلى تحقيق التنويع في القطاعات الاقتصادية، وضمان الوصول لمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 3.4 بالمئة للقطاعات غير النفطية، مع استهداف جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 100 مليار دولار بحلول عام 2030، بما يدعم أهدافها في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الدولية.

جاء ذلك في كلمته خلال حفل تدشين استراتيجية وزارة التجارة والصناعة واستراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية 2024 - 2030،، تحت شعار «تحقيق نمو اقتصادي مستدام».

وتهدف الاستراتيجيتان إلى دعم تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتنويع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، كما تسعيان إلى تطوير الصناعات التحويلية وتعزيز تنافسية الاقتصاد القطري على المستويين الإقليمي والدولي.

وأكد سعادته أن إطلاق استراتيجية الوزارة يأتي في إطار تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، ضمن رؤية قطر الوطنية 2030 الهادفة إلى «النمو الاقتصادي المستدام».

وأضاف أن الاستراتيجية تولي أهمية كبيرة لدعم دور الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركات رئيسية لتنويع الاقتصاد، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والتعاون لتوسيع العلاقات التجارية العالمية لقطر، ودفع عجلة التحول الرقمي والتقنيات الذكية في القطاعات، إلى جانب ضمان دمج ممارسات التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

وأوضح سعادته أن الاستراتيجية الجديدة تقوم على أربعة محاور رئيسية تتمثل في التميز المؤسسي، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتنمية الصناعات المحلية والتبادل التجاري، وحماية المستهلك وتشجيع المنافسة، كما تركز الاستراتيجية على زيادة المساهمة الاقتصادية المباشرة، وتعزيز التنافسية والإنتاجية للقطاعات ذات الأولوية، وتمكين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة.

وأشار إلى أن الوزارة وضعت خططا تنموية طموحة لتنفيذ أكثر من 216 مشروعا ومبادرة، مع اعتماد مؤشرات أداء رئيسية لضمان الإنجاز والتقييم المستمر.

تعزيز قدرات القطاع الصناعي

وفي السياق ذاته وفيما يخص استراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية 2024 - 2030، أكد سعادته أن الاستراتيجية تسعى إلى تعزيز قدرات القطاع الصناعي وزيادة ناتجه الإجمالي كمحرك للتنمية والابتكار، وتهدف الاستراتيجية إلى رفع القيمة المضافة في الصناعات التحويلية إلى 70.5 مليار ريال، وزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية إلى 49 مليار ريال، وتعزيز الاستثمارات الصناعية السنوية لتصل إلى 2.75 مليار ريال بحلول عام 2030. وأضاف سعادته أن الاستراتيجية تشمل 15 مبادرة و60 مشروعا، وتركز على تنويع الصناعات بنسبة 50 بالمئة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص إلى 36 مليار ريال، كما تهدف إلى رفع تصنيف قطر ضمن أفضل 40 دولة في مؤشر التنافسية الصناعية لبناء اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية.

وتابع سعادته أن الاستراتيجية تركز على التحول نحو الصناعات الذكية والخضراء، وتعزيز البحث والتطوير لزيادة الإنتاجية، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، مع تعزيز مشاركة القوى العاملة القطرية في هذا القطاع الحيوي.

وأشار سعادته إلى أن استراتيجية الوزارة الجديدة تكمل نجاحات الاستراتيجية السابقة التي أرست أسس النمو الاقتصادي، وساهمت في تطوير الصناعات الوطنية، مع التركيز على دعم القطاعات غير النفطية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ورغم الإنجازات الكبيرة التي تحققت، لا تزال هناك العديد من التحديات لتحقيق الأهداف الطموحة، مؤكدا على الثقة الكاملة في القدرة على تجاوزها.

تسهيل الإجراءات

وشهد العام 2024 دعم قطاع الأعمال في الدولة وتسهيل الإجراءات والخدمات المقدمة له، كونه من اهم ركائز سياسة التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات الإلكترونية، أبرزها: منصة قاعدة السجل الاقتصادي الموحد، التي تتيح المعلومات الأساسية عن المستفيدين الحقيقيين لجهات إنفاذ القانون والسلطات المختصة، وأتمتة الخدمات وتشمل إصدار شهادات «لمن يهمه الأمر»، وتقديم خدمات الوكلاء التجاريين عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، وتفعيل برنامج الشكاوى. كما تم فتح التسجيل في الأنشطة التجارية للمستثمرين الخليجيين لتعزيز وجذب الاستثمارات، وتفعيل برنامج الدفع الإلكتروني ويتيح تحصيل رسوم المعاملات إلكترونيا مع إصدار إيصالات بأرقام مسلسلة. بالإضافة إلى ذلك تم إصدار القرار الوزاري رقم (60) للعام 2024، الذي خفض رسوم بعض الخدمات بنسبة تجاوزت 90% بما في ذلك رسوم خدمات السجل التجاري والرخص التجارية، بهدف دعم المشاريع الوطنية والأجنبية، وتعزيز بيئة الأعمال وزيادة تنافسية رواد الأعمال، وتسهيل تأسيس الشركات وتشجيع إطلاق المشاريع الجديدة. وارتفع عدد الأنشطة التجارية المسموح بها للرخص المنزلية إلى 63 نشاطا.

الخدمات الإلكترونية

كذلك شهدت الخدمات الإلكترونية تطورا لدعم بيئة الأعمال في الدولة، وتعزيز جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث شهدت منصة النافذة الواحدة تطورا ملحوظا، مع استكمال الربط مع الجهات الحكومية والهيئات المعنية بقطاع الأعمال، وإطلاق نسختها المحدثة التي تقدم ميزات جديدة، حيث توفر تجربة سهلة وسريعة للمستثمرين للاستفادة من خدماتها على مدار الساعة باللغتين العربية والإنجليزية، وتقدم المنصة أكثر من 30 خدمة رئيسية تشمل 149 خدمة فرعية، مع الربط مع 17 جهة مختلفة في الدولة، بالإضافة إلى توافر خدمة التوقيع الإلكتروني.

تخفيض رسوم خدمات الغرفة

وشهد العام 2024 تخفيض رسوم خدمات غرفة قطر بنحو 50 % وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2024 بتعديل بعض رسوم الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة قطر، من أجل تخفيف بعض الأعباء المالية عن كاهل الشركات القطرية. وشمل تخفيض الرسوم السنوية لعضوية الغرفة للشركات المساهمة والشركات القابضة والشركات الأجنبية المتعاقدة مع الدولة بنسبة 50 % لتصبح قيمتها 5000 ريال قطري، أما رسوم الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة وشركات التوصية بالأسهم، فبلغت رسوم العضوية 500 ريال قطري، وذلك بغض النظر عن حجم رأس المال أو نوع النشاط. ونظمت الغرفة وشاركت في أكثر من 270 فعالية واستقبلت نحو 75 وفدا تجاريا أجنبيا بحثت معهم سبل تعزيز الاستثمارات المتبادلة وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص القطري ونظيره في هذه الدول. كما شاركت في أكثر من 40 فعالية خارجية، ونظمت وشاركت في أكثر من 26 منتدى ومؤتمرا، ووقعت مذكرات تفاهم مع 15 جهة وغرفة تجارية نظيرة.

> **4 % النمو السنوي المستهدف لقطاعات التصنيع حتى 2030**

> **100 مليار دولار قيمة استثمارات للقطاعات غير النفطية في 2030**

إحصائيات القطاع الصناعي في قطر

+60%
من إجمالي الناتج المحلي للصناعة في قطر

52.4
مليار ريال
المساهمة في الناتج المحلي 2024

لوسيل إنفوجرافيك

5 قطاعات الأعلى حسب عدد المصانع

218	216	199	178	126
المنتجات المعدنية المصنعة	تصنيع آلات والمعدات	منتجات المطاط والبلاستيك	تصنيع المنتجات الغذائية	المواد والمنتجات الكيميائية

عدد المصانع 2025

82%
ارتفاعا في عدد المصانع

103%
ارتفاعا في عدد المصانع الغذائية

1460
تسجيلاً وترخيصاً صناعياً

1004
مصانع عاملة

استراتيجية الصناعات التحويلية 2030

70.5
مليار ريال
رفعاً في القيمة المضافة

49
مليار ريال
زيادة الصادرات غير الهيدروكربونية

326
مليار ريال
تعزيزاً في الاستثمارات

أعلى 5 قطاعات

85.64
مليون ريال
تصنيع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية

77.55
مليون ريال
تصنيع فحم الكوك ومنتجات البترول المكررة

30.384
مليون ريال
تصنيع المعادن الأساسية

7.9
مليون ريال
تصنيع معدات النقل الأخرى

6.3
مليون ريال
تصنيع المنتجات الغذائية

By:
Hatem Alqadi

www.lusailnews.net

المصدر:
بوابة قطر الصناعية - وزارة التجارة

رجل الأعمال أحمد حسين الخلف في حوار خاص:

بدأت التجارة منذ طفولتي وأولى صفقاتي التجارية في عمر الـ 14 عاما

حوار: عبد الدايم نور - تصوير: عمرو دياب

يعتبر أحمد حسين الخلف، من الرعيل الأول لرجال الأعمال في قطر، حيث يدير مع عائلته عددا كبيرا من الاستثمارات المتنوعة في حزمة من القطاعات تتضمن: المواد الغذائية والمقاولات والإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والاستزراع السمكي وغيرها من القطاعات الهامة.

تحدث الخلف عن بدايات مسيرته في مجال التجارة عندما كان عمره 10 أعوام، مستعرضًا بداياته والدروس المستفادة التي استطاع من خلالها الوصول إلى أن أصبح رائدا في مجال الأعمال متسلحا بالإصرار والتفاني والمثابرة. وتحدث عن أول صفقة ناجحة له في عام 1964، بعد سفره الى أوروبا وأشار إلى مشاركته في مختلف الصناعات، ولكنه أكد أن شغفه الحقيقي يكمن في صناعة الغذاء واللحوم والاستزراع السمكي والزراعي، معبرًا عن أهمية تنويع مصادر الغذاء في الدولة.

وأكد أن تطوير قطاع الإنتاج الغذائي في قطر يحتاج إلى خطة مدعومة من الدولة، مؤكداً أن النهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم يتطلب تضافرا كاملا وتكاملا لكافة جهود الأطراف المعنية، خصوصا القطاعين العام والخاص

وأضاف رجل الأعمال احمد حسين الخلف الذي يرأس مجلس إدارة مجموعة الخلف «شركة عائلية» في مقابلة خاصة لـ «ملحق قادة الصناعة في قطر «قائلا: نسعى لتشكيل تحالف بين القطاعين الخاص والعام لبناء مشاريع كبيرة للسوق المحلي ولتغطية حاجة أسواق المنطقة خصوصا دول التعاون، وهدفنا من خلال هذا التحالف ان تصبح قطر مركزاً لتصدير العديد من المنتجات الرئيسية الغذائية في ظل وجود بنية تحتية متكاملة تساعد على إنجاح هذا المشروع بالإضافة الى ان الدولة قامت بإنشاء اكبر مخازن استراتيجية في ميناء حمد الجديد مخصصة للأمن الغذائي، وهي جزء من مشروع يهدف إلى توفير مخزون كبير وستجسد هذه الشراكة رؤية صاحب السمو أمير البلاد المفدى في دعم القطاع الخاص وأهمية أن يدخل في شراكات مع القطاع العام بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد القطري.

وأكد رجل الأعمال احمد الخلف أن منتجات مصنع اللحوم تحظى بقبول وإقبال كبير من المستهلكين، كونها أول منتجات لمختلف مشتقات اللحوم مصنعة محليا. ولفت الخلف إلى أن المصنع يصدر انتاجه كذلك إلى العديد من أسواق الدول المجاورة، من خلال اتفاقيات عديدة تم إبرامها مع المستوردين في تلك الدول منوها بأنه تنضوي تحت لواء الشركة العالمية لتطوير المشاريع اليوم قرابة 25 شركة تابعة تعمل في مختلف قطاعات السوق وإن كان أبرز تركيزها على قطاع الأمن الغذائي.

وأشاد بدور بنك قطر للتنمية المهم في مساعدة القطاع الخاص على الحصول على القروض الميسرة للبدء في مشاريعه، وهذا مهم في دعم الصناعات من خلال تنفيذ مشاريع اقتصادية ذات نفع وفائدة على الاقتصاد الوطني.

وأكد رجل الاعمال احمد الخلف ان كل مقومات نجاح المشروعات في كافة القطاعات للمستثمر المحلي والأجنبي متوافرة في قطر مثل البنية التحتية المتكاملة بسائر المرافق الخدمية إضافة الى القوانين والإجراءات الاستثمارية المرنة علاوة على جهود وزارة التجارة وغرفة قطر في تعريف المستثمرين والمطورين العالميين بأماكن إقامة وانشاء المشروعات الواعدة إضافة الى اطلاعهم على الفرص الاستثمارية المتنوعة التي تساهم في تعزيز مكونات القطاع الصناعي في كافة المجالات الذي أضحى يسهم في خطط تنويع معطيات الاقتصاد المحلي.

مجموعة الخلف
Al Khalaf Group

تطوير قطاع الإنتاج الغذائي في قطر يحتاج إلى خطة مدعومة من الدولة

اهتمام كبير بمشاريع الأمن الغذائي في قطر ودعم القطاع الخاص

منتجات مصنعنا من اللحوم تحظى بقبول وإقبال كبير من المستهلكين في قطر والدول المجاورة

20 % نسبة تأمين احتياجات السوق المحلي من الخضراوات والفواكه الاورجنيك من شركتنا

نقود مجموعة مستثمرين لتنفيذ وتطوير المخازن الإستراتيجية بالشراكة مع شركاء محليين وعالميين

توفير الأراضي والتسهيلات يمكن القطاع الخاص من تحقيق الأمن الغذائي في قطر

قطر حريصة على توفير بيئة استثمارية واعدة في القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني

وفيما يلي تفاصيل الحوار..

كيف استطعت أن تحول الأحلام التي بدأت منذ 1979 عندما أنشأت العائلة أول مصنع للحوم في قطر إلى واقع تعيشه الآن ؟

لعائلة الخلف تاريخ طويل وعريق يمتد لنحو 70 عاما مع قطاع الغذاء كتجارة واستيراد وتصدير، وكانت العائلة قد أنشأت أول مصنع للحوم في قطر عام 1979.

وأنا من مواليد 1950 من الجيل الثالث للعائلة في التجارة وبدأت أمارس العمل التجاري منذ الصغر عندما كان عمري لا يتجاوز الـ 10 سنوات وهذه عادة من عادات أبناء أصحاب الشركات العائلية وعندما بلغت سن الرابعة عشرة استطعت ان اعمل صفقات تجارية في الخارج عندما سافرت بمفردي الى أوروبا وهذه عادة في عائلتنا وما زالت مستمرة حتى الآن وانا من اكبر المشجعين لأحفادي للانخراط في هذا الاتجاه وبصراحة شغفي الحقيقي يكمن في صناعة الغذاء واللحوم والاستزراع السمكي والزراعي، والحقيقة عائلتي بدأت بالتجارة من البداية في تجارة اللؤلؤة قبل البترول وبعد ذلك اتجهت للتجارة في الأغذية لذلك بدأت مسيرتي في هذا المجال وتفرغت للعمل التجاري بعد تخرجي في الجامعة وانا في سن العشرين في عام 1979 امتدادا لتاريخ عائلي عريق بهذا المجال، وقررت بناء اول برادات في المنطقة الصناعية في قطر على مساحة 15 الف متر الى ان زودنا مساحة البرادات لتصل الى 30 الف متر وفي نفس الوقت نجحنا في تأسيس مصنع للحوم بشكل متواضع في البداية وذلك للاعتماد على انفسنا وتم تطويره لنصبح اليوم اكبر المصنعين للحوم في المنطقة ولدينا تاريخ وباع كبير في هذا المجال.

وبعد إنتاج هذا المصنع موجها بشكل رئيسي لتلبية احتياجات السوق المحلي من مستهلكين أفراد وفنادق ومطاعم، وذلك وفق خطة تستهدف تغطية نحو أكثر من 20% من حاجة السوق القطري، بالإضافة الى توجهنا الى أسواق السعودية والبحرين وسلطنة عمان والكويت في إطار الخطة الموضوعة لاقتحام الأسواق الخارجية والوصول إليها بنجاح.

إنجاز كبير

تأسيس مجموعة بحجم «مجموعة الخلف» إنجاز كبير. هل لنا أن نتطرق إلى تلك التجربة الناجحة في سوق العمل القطري؟

مجموعة الخلف تضم قرابة 25 شركة تابعة للمجموعة تعمل في مختلف قطاعات السوق وإن كان أبرز تركيزها على قطاع الأمن الغذائي بالإضافة الى قطاعات اخرى كالمقاولات والمدارس والمشاريع الهندسية واتجهنا الى الشراكات مع كبرى الشركات الأجنبية لعمل اتفاقيات شراكة منذ اكثر من 25 عاما ونجحنا خلال السنوات الماضية في شراء معظم حصص الشركات التي تعاونا معها بحكم ادارتنا لهذه الشركات وهذه هي فلسفتنا من المشاركة بشراء الحصص وعدم البيع وما زلنا نطور ونزيد من نشاطاتنا في هذا الاتجاه بحكم خبرتنا في هذا المجال بالإضافة الى حرصنا على المساهمة في زيادة المنتج المحلي بقطاع الامن الغذائي في قطر.

ونحن كشركة قطرية متخصصة في مجال الامن الغذائي دائما ما نحرص على تشجيع الاخرين للدخول في هذا المجال والاستثمار فيه باعتبار ان قطر لديها بنية تحتية متكاملة مشجعة للاستثمار بحكم موقعها الاستراتيجي في المنطقة بالإضافة الى المرافق الخدمية إضافة الى القوانين والإجراءات الاستثمارية المرنة.

كيف ترى أهمية المنافسة في السوق القطري ؟

المنافسة في السوق القطري ضرورية لتعزيز الابتكار، تحسين جودة السلع والخدمات، وخفض الأسعار، مما يعود بالفائدة على المستهلكين والاقتصاد بشكل فالمنافسة الموجودة هي طابع صحي كما انها تساهم في تحقيق الشفافية في بيئة الاعمال وتشجيع الاستثمار.

التركيز على الإدارة والمنتج

ما المعايير التي تم اعتمادها لاختيار المشروعات المتعددة المتواجدة ضمن شركتكم ؟

اعتقد في التجارة المعايير أساس نجاح اي مشروع والنجاح في المشروع يعني تحقيق الأهداف المحددة بفعالية وكفاءة، يتضمن ذلك تقديم المنتجات أو الخدمات المطلوبة بجودة عالية وفي الوقت المناسب. ومع ذلك، يمكن أن يختلف تعريف نجاح المشروع من مشروع لآخر بناءً على الأهداف والتوقعات المحددة. لذا، من الضروري تحديد معايير النجاح الخاصة بك من البداية.

فالمعيار دائما يعتمد على الأنشطة التي نستقوم بها شركتك واعتقد ان من أهم المعايير التركيز على الإدارة والخدمة المقدمة أي المنتج.

لديكم أكبر مصنع للحوم في قطر والمنطقة فماذا عن انتاج المصنع والتصدير في الوقت الحالي؟

حرصنا منذ البداية على أن يكون المصنع بأعلى المواصفات العالمية في إنتاج اللحوم فاخترنا معدات من شركات عالمية واخترنا أفضل أنواع اللحوم ذات الجودة العالية. ونحن الحمد لله مصنعنا الآن ينتج 400 صنف من مختلف أنواع اللحوم البيضاء والحمراء، لتزويد حاجة المستهلكين الأفراد والمواقع الكبيرة كالفنادق وغيرها بالإضافة الى تصديرنا الى بعض الدول المجاورة منها الكويت وسلطنة عمان والبحرين ونحن دائما نركز في انتاجنا على النوعيات الجيدة وتثبيت الأسعار لتكون مناسبة للجميع.

ويهمنا في المقام الأول المحافظة على السمعة والاسم فهي مسالة مهمة للبقاء في السوق وكسب ثقة المستهلكين بشكل عام، ونحن نسعى دائما لتطوير المنتجات المحلية التي تدخل في صناعة اللحوم ليكون المنتج قطريا بنسبة 100%، والحقيقة الشركة العالمية لتطوير المشاريع دخلت في مختلف مشروعات الأمن الغذائي لدعم هذا التوجه الذي تتبناه الدولة، ويعد مشروع إنتاج اللحوم أحد المشاريع التي تدخل في منظومة الأمن الغذائي.

والمصنع يستورد أكثر من 80% من لحوم الدواجن من البرازيل ودول أوروبية عديدة، بينما يستورد اللحوم الحمراء من البرازيل وبعض دول أوروبا.

تقنية «الهيدروبونيك»

العالمية لتطوير المشاريع ثالث شركة بالعالم حصلت على شهادة إنتاج الخضار العضوية بتقنية «الهيدروبونيك» فماذا عن هذا المشروع وكيف وصل الآن ؟

الزراعة بنظام الهيدروبونيك تجربة قديمة نعمل على تعميمها في قطر، كونها توفر منتجات صحية، لذلك توجهنا واهتمامنا في تقديم إنتاج عالي الجودة يساهم في دعم التنمية الشاملة والمستدامة في قطر.

تجربة الإنتاج العضوي للخضار والفاكهة وخصوصا من خلال استخدام تقنية «الهيدروبونيك» لم تكن سهلة، حيث إننا لا نسعى إلى جني الأرباح، ولكن كان تركيزنا على إنجاح التجربة وهو ما حدث وما جنيناه بحمد الله. وأصبحنا أول شركة في قطر والدولة الثانية بعد السعودية في مجال الإنتاج العضوي والثالثة عالميا وفقا لهذه التقنية المتطورة التي تقوم على إنتاج أصناف من الخضار من دون تربة

طبعا خبرتنا في الزراعة ليست كبيرة، ولكن بحكم اننا لدينا خبرة في تسويق الخضراوات والفواكه في قطر منذ 70 عاما اقتحمنا هذا المجال واستطعنا في وقت قصير ان نسيطر على سوق إنتاج الخضار العضوية بتقنية «الهيدروبونيك وبأسعار تنافسية لدرجة اننا في كثير من الأوقات نحرص على طرح منتجاتنا بعروض خاصة ونستطيع ان نؤمن 20% من احتياجات السوق المحلي من منتجاتنا العضوية من الخضار وانتاجنا متواصل على مدار العام

استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية طريق قطر لتحقيق النمو الاقتصادي

شركتنا قدمت اقتراحاً بإدارة وتطوير المخازن الإستراتيجية بميناء حمد الجديد

من خلال طرح أصناف متعددة منها الطماطم والخيار والباذنجان والكوسة ومشروم الفطر.

وميزتنا الجودة العالية والاستدامة.. ومنتجاتنا تتواجد يوميا في الاسواق حتى في ذروة الصيف بأسعار مناسبة وفي متناول الجميع حيث ان أسعار منتجاتنا العضوية الاورجنيك تتقارب من أسعار الخضراوات غير العضوية فنحن لا نسعى الى جني الأرباح بقدر مساهمتنا في تحقيق الأمن الغذائي للدولة.

كما اننا نجحنا في تصدير منتجات الخضار العضوية الى السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عمان وهناك اتفاقيات مع السوق الكويتي لبناء مشاريع مماثلة في الكويت بالشراكة مع شركات كويتية بحكم خبرتنا في هذا المجال والحقيقة الكميات التي تصدرها الشركة الآن متواضعة ليس الهدف منها تجاريا أو ربحيا وإنما تهدف إلى نشر منتجات قطر من الخضار والفاكهة وتعريف المستهلكين بها في المنطقة واننا نعمل على تعزيز الانطباع بمقدرة القطاع الخاص القطري على إنتاج أصناف متطورة من الخضار والفاكهة، خصوصا وقد أصبحت هناك سمعة جيدة ومشجعة لمنتجات الشركة في أسواق المنطقة، بل وأصبحت تنافس المنتجات العالمية، لأنها طازجة حيث تصل للمستهلك مباشرة من المزرعة، ولكونها أقل سعرا وأكثر جودة.

احتياجات السوق المحلي

هل هناك إمكانية بزيادة نسبة احتياجات السوق المحلي من الخضراوات من قبل شركتكم مستقبلا؟

الشركة العالمية لتطوير المشاريع لديها اليوم بنية تحتية متكاملة تكفي لإنتاج أضعاف ما تنتجه اليوم من الإنتاج العضوي للخضار والفاكهة وخصوصا من خلال استخدام تقنية «الهيدروبونيك، كما أن لديها خطة شاملة للاستمرار في التوسع بانتظار موافقة الجهات الرسمية على توفير المزيد من الأراضي المناسبة

للزراعة المناسبة بالإضافة الى تسهيلات القروض الخاصة للزراعة بزيادة مدة السداد فنحن لا نسعى الى جني الأرباح بقدر مساهمتنا في تحقيق الأمن الغذائي وإننا نسعى إلى تشجيع الآخرين من رجال الأعمال والمستثمرين في القطاع الخاص على المساهمة والاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي.

تحالفات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع للأمن الغذائي

النهوض بقطاع الإنتاج الحيواني المهم يتطلب تضافرا كاملا وتكاملا لكافة جهود الأطراف المعنية

ما أهمية التنوع لرجل الأعمال وما الدافع له؟

التنوع في العمل هو أمر بالغ الأهمية لرجل الأعمال، حيث يعود عليه بالعديد من الفوائد، منها زيادة الإبداع والابتكار، وتحسين الأداء والإنتاجية، وتعزيز سمعة واكتساب ميزة تنافسية، الدافع وراء تبني التنوع هو الرغبة في تحقيق النجاح والاستدامة في بيئة عمل متغيرة ومتنافسة.

والتنوع في العمل في أكثر من مجال يخفف من المخاطر فالتنوع مطلوب لكن بحرص شديد ولا بد بان يكون مدروسا بعناية فكل مشروع يحتاج الى إدارة واعية متخصصة للشركة بالإضافة الى توافر التمويل المناسب لاستمرارية المشروع.

سياسات اقتصادية منفتحة

ما تقييمكم لجهود الحكومة في جذب رؤوس الأموال المحلية والعالمية؟

قطر من أولى الدول التي وضعت قوانين للتجارة والاستثمار من بداية الستينيات لجذب المستثمرين وخلال مسيرة صاحب السمو الأمير الوالد شرع في وضع الخطط والبرامج التنموية والإصلاحية، منذ التسعينيات وكانت خطته للبناء وعمل بنية تحتية شاملة عميقة، واتخذت أبعادا ومسارات متنوعة، فشهدت البلاد نقلة نوعية في التنمية، فعرفت البلاد في عهده قفزة هائلة في قطاع الاقتصاد والطاقة، وهذا خلق مناخا استثماريا خصبا في المنطقة مما شجع في جذب الاستثمارات في المجالات المختلفة وليست في قطاعات النفط والغاز فقط بالإضافة الى دور صندوق قطر السيادي وهو يعد من اكبر المشجعين وله دور فعال في هذا المجال الاستثماري ووزارة الاقتصاد أيضا التي نجحت كثيرا في جذب الاستثمارات من خلال التسهيلات والقوانين والحوافز التشجيعية التي توفرها الدولة للمستثمرين.

وقطر الآن تمتلك أحد أقوى الاقتصادات الإقليمية ومن بين أكثر الاقتصادات الواعدة على الصعيد العالمي. إذ حافظت دولة قطر على معدلات نمو متوازنة على الرغم من مختلف التحديات العالمية. ونجحت الدولة خلال السنوات الماضية، في ترسيخ مكانتها المتقدمة على خريطة الاقتصاد العالمي وفق النهج الذي رسمه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله"، لمواصلة مسيرة تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 نحو إرساء اقتصاد متنوع وتنافسي مبني على المعرفة.

وساهمت هذه السياسة الاقتصادية المنهجية في دعم كافة قطاعات الدولة لتصبح شريكا فاعلا في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني وتعزيز ثقة المستثمرين به. وفي هذا السياق، حرصت دولة قطر على توفير بيئة استثمارية واعدة في القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني ورفدها بمنظومة إدارية وتشريعية محفزة لممارسة الأعمال تتميز بإطار تشريعي ملائم لتنمية الأعمال وجذب الاستثمارات، وإصدار العديد من القوانين الهادفة إلى تحفيز واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبالتوازي مع ذلك، توجهت الدولة نحو تهيئة وتطوير بيئة الأعمال عبر إطلاق العديد من المبادرات ومن بينها توفير نافذة واحدة لخدمات المستثمر وتقديم خدمات إلكترونية متطورة لتأسيس الأعمال، علاوة على تحديد وتسهيل إجراءات وشروط الرخص الإنشائية لمراكز الأعمال، وتسهيل شروط وضوابط وإجراءات منح التراخيص لمزاولة الأعمال التجارية ومنح امتيازات جاذبة للمستثمرين الدوليين الراغبين في الاستثمار في دولة قطر.

هذا وساهم توجه دولة قطر نحو تبني سياسات اقتصادية منفتحة وارساء اقتصاد متنوع، في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق مشاريع هامة تجسد قيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفر فرصا استثمارية واعدة في القطاع اللوجستي والأمن الغذائي والتعليم والصحة والسياحة والرياضة.

حوافز تشجيعية

وماذا عن اهم الحوافز التشجيعية التي توفرها الدولة للمستثمرين؟

هناك الكثير من المحفزات التي توفرها الدولة لرجال الاعمال والمستثمرين ونحن نتميز في قطر بان نسبة الضرائب هي الأقل في العالم للمستثمر الأجنبي والتي لا تتعدى الـ 10% عكس الدول الأخرى كما ان قطر تتميز بانها تحصل ضرائب من المستثمر على الأرباح وليس على الدخل كما هو المعمول الآن في معظم دول العالم كما ان قطر تمتاز أيضا، بتوفير بنية تحتية متطورة، مما يجعلها وجهة جاذبة للمستثمرين. تشمل هذه البنية التحتية شبكات طرق متقدمة، ومرافق حديثة، وشبكات اتصالات متطورة، بالإضافة الى الرسوم البسيطة وحرية مناولة الأموال وموقعها الاستراتيجي والأمان.

كيف ترى دور بنك قطر للتنمية في مساعدة القطاع الخاص؟

يقوم بنك قطر للتنمية بدور كبير في هذا الخصوص، ويبذل جهودا جبارة لتمويل القطاع الخاص والمساهمة في إنجاح مشروعاته، خصوصا المشاريع الاستراتيجية، بالأخص في المشاريع الصناعية، حيث يتعامل مع المستثمرين بالنظام الإسلامي من خلال القروض الممنوحة للمستثمر حيث يوفر القروض بنسبة 60% بلا فوائد برسوم عمولة فقط 1%.

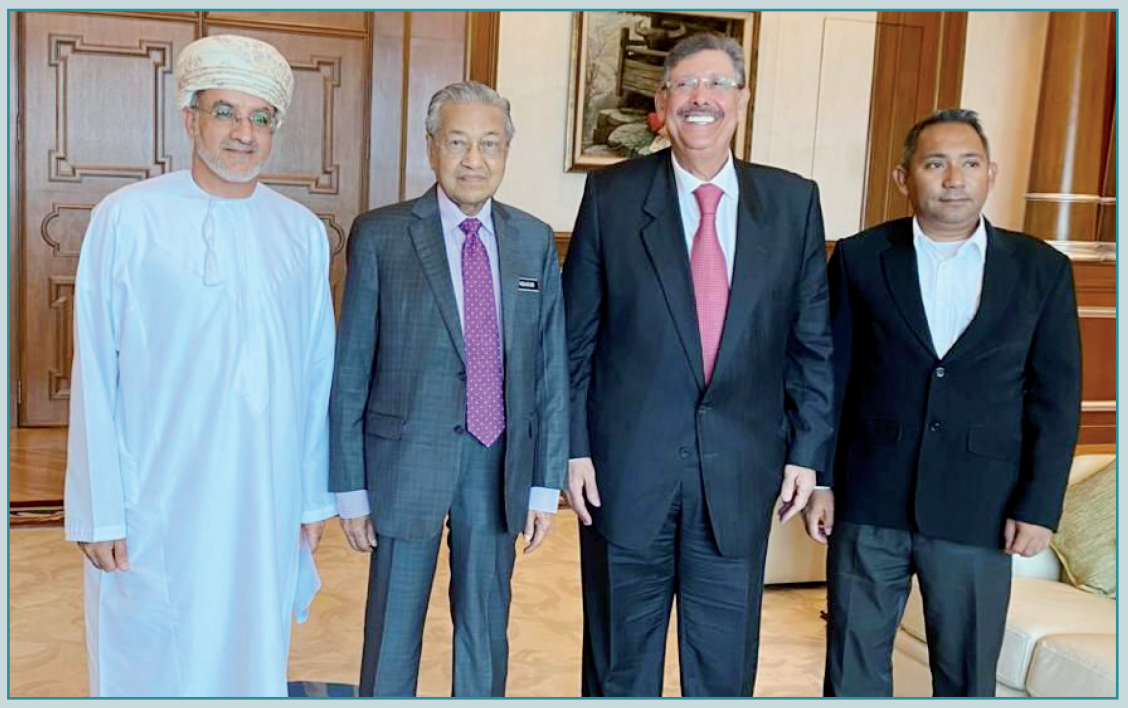

اما بالنسبة للاستثمارات في المجال الامن الغذائي والزراعي فيمنح البنك 80% من قيمة المشروع على ان تسدد القيمة على مدى من 8 الى 10 سنوات ونحن ننتهز الفرصة بإعادة المطالبة بزيادة مدة التسديد بالنسبة لاستثمارات الامن الغذائي والزراعي ونأمل ان تستجيب الدولة لمطالبنا بتمديد مدة سداد القرض المرتبط بمشاريع الامن الغذائي والزراعي بحكم ان الاستثمار في هذا المجال بالذات فيه مخاطر بسبب المناخ الذي لا يساعد على الإنتاج الزراعي لأننا ليس دولة زراعية بسبب مناخنا غير الملائم للزراعة فنحن نصنع الزراعة وهذا يتطلب منا جهودا غير عادية ووقتا كبيرا.

كما ان الدولة مهتمة جدا بتوفير الدعم المطلوب ولم تقصر في ذلك، حيث هناك اهتمام كبير بمشاريع الزراعة والأمن الغذائي من قبل الدولة وعلى أعلى المستويات، من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ومعالي رئيس مجلس الوزراء وكافة الوزراء والمسؤولين والمعنيين، ذلك يدفع القطاع الخاص لتعزيز دورة وجهوده من أجل المساهمة بفعالية في تحقيق استراتيجية قطر في مجال الأمن الغذائي.

مجموعة الخلف تضم أكثر من 25 شركة تعمل في مختلف قطاعات السوق

تحالفات بين القطاعين

طالبتم من قبل بتشكيل تحالفات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع ستكون الأكبر على مستوى المنطقة في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني والاستزراع السمكي.. فماذا تم في هذا الشأن؟

نسعى لتشكيل تحالف بين القطاعين الخاص والعام لبناء مشاريع كبيرة للسوق المحلي ولتغطية حاجة أسواق المنطقة خصوصا دول التعاون، وهدفنا من خلال هذا التحالف ان تصبح قطر مركزاً لتصدير العديد من المنتجات الرئيسية الغذائية ونسعى لتحقيق ذلك من خلال عدة تحالفات وشراكات إستراتيجية مع القطاع العام

في ظل وجود بنية تحتية متكاملة تساعد على إنجاح هذا المشروع بالإضافة الى ان الدولة قامت بانشاء اكبر مخازن استراتيجية في ميناء حمد الجديد مخصصة للأمن الغذائي، وهي جزء من مشروع يهدف إلى توفير مخزون كبير.

وستجسد هذه الشراكة رؤية صاحب السمو أمير البلاد المفدى في دعم القطاع الخاص وأهمية أن يدخل في شراكات مع القطاع العام بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد القطري.

والحقيقة ما يشغلنا اليوم كقطاع خاص هو مشروع تأمين المخزون الاستراتيجي الذي سيجعل قطر مركزا رئيسيا في المنطقة لتصدير المواد الغذائية وقطر مؤهلة بذلك لأسباب عديدة أولها البنية التحتية المتكاملة التي تساعد بشكل كبير على نجاح المشروع بالإضافة الى موقعها الجغرافي والاستراتيجي والامني وهذه مواصفات تساعد بشكل كبير في جذب المستثمرين ولدينا إمكانيات هائلة لنجاح هذا المشروع بعد ان قامت الدولة ببناء اكبر مخازن استراتيجية في ميناء حمد الجديد ومشروع ادارته الآن تحت المناقشة ونحن كشركة نتفاوض مع المسؤولين في الدولة لإدارته وتطويره ليكون مركزا لتصدير المواد الرئيسية للمنطقة المجاورة ونحن الآن نقود مجموعة مستثمرين لتنفيذ وتطوير المشروع الأكبر وهو المخازن الاستراتيجية بالشراكة مع شركاء محليين وعالميين لجعل قطر مركزا مهما لتخزين وإعادة تصدير المواد الرئيسية الغذائية.

ماذا عن مشروعاتكم المستقبلية التي تطمح لتنفيذها؟

أنا شخصيا مهتم جدا بموضوع الامن الغذائي والإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني داخل قطر وخارجها فهذا القطاع لدي خبرة كبيرة في ادارته كما يشغلني الآن المشروع الحلم وهو مشروع المخزون الاستراتيجي في الأمن الغذائي والمواد الغذائية الرئيسية لتلبية حاجات قطر وهذا المشروع قومي كبير تستطيع قطر من خلاله بعد تشغيله بان تصبح مركزا رئيسيا ومحوريا لإعادة التصدير في المنطقة.

هل من كلمة أخيرة توجهها لشباب قطر من رواد الأعمال ؟

الحقيقة دائما ما أشجع شبابنا من رواد الأعمال القطريين من خلال دعمهم في المشروعات الخاصة بهم وبالأخص المتعلقة بالأمن الغذائي بحكم خبرتنا في هذا المجال ونحن كمجموعة على استعداد للمشاركة معهم في استثماراتهم ودعمهم بالخبرة والإدارة في اطار سعينا الدائم لتشجيع شبابنا للانخراط في العمل التجاري والدخول في مجال الاستثمارات في قطاع الأمن الغذائي.

مدعوما برؤية واضحة وإنجازات تتطور عاماً بعد عام

الاقتصاد القطري يواصل تحقيق أهدافه الكمية والنوعية في مختلف المجالات

قطر للطاقة رسمت مسارا جديدا لتصبح واحدة من أفضل شركات الطاقة في العالم

الدوحة – لوسيل

يواصل الاقتصاد القطري تحقيق أهدافه الكمية والنوعية في مختلف المجالات، مدعوما برؤية واضحة، وبإنجازات تتطور عاما بعد عام ويعود نمو الاقتصاد الوطني إلى الديناميكية التي شهدتها مختلف قطاعاته، حيث حقق قطاع الطاقة الكثير من الإنجازات المهمة في مجالات النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية والطاقة النظيفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ تستمر «قطر للطاقة» في القيام بدورها الريادي المتمثل في الاستثمار الأمثل لثروات الدولة الطبيعية من النفط والغاز، وفقا للأسس التي حددتها رؤية قطر الوطنية 2030، بهدف تزويد الدولة باحتياجاتها من مصادر الطاقة، ورفد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الشاملة للبلاد.

ووصلت «قطر للطاقة» إلى مراحل متقدمة في تنفيذ مشاريع توسعة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من حقل الشمال والتي ستضاعف الطاقة الإنتاجية للدولة خلال السنوات القليلة المقبلة إلى 142 مليون طن سنويا بنهاية العقد الحالي، بالإضافة إلى 18 مليون طن سنويا من المشروع المشترك للغاز الطبيعي المسال في ولاية تكساس الأمريكية.

ويستمر العمل كذلك في بناء مشروعين عملاقين للبتروكيماويات في مدينة رأس لفان الصناعية وفي ولاية تكساس الأمريكية، وهما يشكلان، على التوالي، أكبر مصنع لتكسير الإيثان في الشرق الأوسط، وواحدا من أكبر المصانع من نوعه في العالم.

فرص نمو جديدة

وفي السياق، تواصل «قطر للطاقة» توسيع نطاق عملياتها في مجال الاستكشاف والتنقيب في مختلف أنحاء العالم، وذلك بغرض التكامل مع عملياتها في قطر، والبحث عن فرص نمو جديدة حول العالم، مدعومة بتوجيهات القيادة الرشيدة لدولة قطر.

وتعمل «قطر للطاقة من أجل تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي يلخصها شعار معا لبناء مستقبل مستدام، وتشكل السبيل لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030.

وتولي «قطر للطاقة جل اهتمامها لتعزيز طاقة الدولة الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال، ليكون الرافد الأهم للناتج المحلي، بالإضافة إلى ما يصاحبه من أنشطة وصناعات في قطاع البتروكيماويات وغيرها، وقد بنت شراكات في هذا الصدد مع العديد من الشركات العالمية، كان أحد أهم عوائدها هو نقل المعرفة إلى جيل جديد من الشباب القطري، الذي أصبح قادرا على إدارة وتطوير الموارد التي تنعم بها قطر.

وبفصل التوجيهات الكريمة للقيادة الرشيدة لدولة قطر، رسمت «قطر للطاقة مسارا جديدا يضعها على الطريق، لتصبح واحدة من أفضل شركات الطاقة في العالم، حيث اعتمدت استراتيجية أعمال محدثة مبنية على التقدم الذي أحرزته الشركة في السنوات الأخيرة، آخذة بعين الاعتبار سيناريوهات العرض والطلب، واحتمالات المخاطر والفرص، والتوجهات العالمية، خاصة فيما يتعلق بجهود التحول إلى طاقة منخفضة الكربون لتكون الشريك في هذا التحول.

وعملت الشركة في هذا الإطار على إيلاء الاهتمام لقضايا الاستدامة، حيث أطلقت «قطر للطاقة» استراتيجيتها المحدثة للاستدامة التي تؤكد على التزامها، كمنتج رئيسي للطاقة، بالإنتاج المسؤول للطاقة النظيفة وبأسعار معقولة لتسهيل الانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون.

كما استرشدت «قطر للطاقة» في تنفيذ أعمالها ومشاريعها بالمبادئ الأساسية والركائز التي بنيت عليها رؤية قطر الوطنية، فعززت دورها في دعم الاقتصاد الوطني ورفده، مدعومة بموقعها الريادي بين أكبر الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي المسال. كما عملت من خلال استراتيجيتها وقيمها المؤسسية على تعظيم قيمة الأصول لدولة قطر، وإنشاء محفظة دولية ذات نطاق واسع، وتعظيم القيمة المضافة من الصناعات البتروكيماوية، ودعم كفاءة الطاقة، وتحقيق مزيج الطاقة الأمثل في قطر.

تطوير رأس المال البشري

وأولت «قطر للطاقة» اهتماما كبيرا لدعم وتطوير رأس المال البشري، خاصة من الموظفين القطريين في مختلف شركات قطاع الطاقة، ودعمت جهود تطوير خبرات موظفيها ورفع مستويات تطوير القيادة لتحقيق أعلى مستويات الأداء، كما أرست ثقافة عمل فريدة من خلال قيم مؤسسية تشكل جزءا من الحياة اليومية لجميع موظفيها، مبنية على أسس ثابتة من النزاهة والسلامة والتميز والتعاون والمسؤولية والاحترام.

وفي إطار النجاحات التي حققها الاقتصاد الوطني خلال العام الجاري تأتي إنجازات مركز قطر للمال والتي كان أبرزها الارتفاع الكبير في عدد الشركات الجديدة المسجلة على منصة المركز، والتي تخطت 760 شركة خلال العام 2024، مقارنة بـ 327 شركة العام السابق له، أي بزيادة فاقت 130 بالمائة، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات التابعة لمركز قطر للمال إلى أكثر من 2200 شركة، معظمها من بريطانيا وفرنسا والأردن والهند والولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، وتعمل في قطاعات متنوعة كالخدمات الاستشارية والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا المعلومات والابتكار وقطاعات أخرى.

إنجازات مناطق قطر

من ناحية أخرى، حققت هيئة المناطق الحرة - قطر العديد من الانجازات، شملت توقيع اتفاقيات وإبرام شراكات استراتيجية مع العديد من المؤسسات والجهات داخل وخارج قطر، حيث أثمرت شراكات الهيئة مع وزارة المواصلات عن ثلاث اتفاقيات استراتيجية، كما عززت التعاون مع «موانئ قطر» لتنسيق العمليات التجارية وتوفير الدعم للمستثمرين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية مع مجموعة «كيوتيرمنلز»، لإدارة وتشغيل العمليات في ميناء المرسى، فضلا عن توقيع اتفاقية أخرى مع شركة «ملاحة» لإنشاء حوض جديد لملاحة يمتد على مساحة 22،000 متر مربع مخصص لليخوت والسفن في ميناء المرسى الواقع في منطقة أم الحول الحرة، باستثمارات أولية بقيمة 80 مليون ريال.

وحرصت الهيئة على تعزيز سبل التعاون والتنسيق مع العديد من الشركات الدولية الكبرى، أبرزها توقيع اتفاقية مع مجموعة «لويي» القابضة، إحدى كبريات الشركات الصينية المتخصصة في مجال الاستثمار، في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية لإنشاء مجمع صناعي عالمي في دولة قطر، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدوحة، وتنويع الاقتصاد الوطني وتوطين الصناعات، كما عقدت اتفاقية مع «فيديكس لوجستيكس» لتأسيس منشأة إقليمية للخدمات اللوجستية في المناطق الحرة.

وبهدف تسهيل تأسيس مركز خدمات متطور داخل منطقة رأس بوفنطاس الحرة، وقعت هيئة المناطق الحرة اتفاقية مع شركة سيمنس للطاقة الألمانية، ليكون بمثابة مركز إقليمي لشركة سيمنس وغيرها من الشركات المصنعة للمعدات الأصلية بقطاع الطاقة في الشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما أبرمت مذكرة تفاهم مع شركة «إيفونيك» المتخصصة في مجال المواد الكيميائية بألمانيا، تهدف لإنشاء مصنع للشركة في منطقة أم الحول الحرة، يخدم قطاعات النفط والغاز والصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الشرق الأوسط.

وأولت هيئة المناطق الحرة أهمية خاصة خلال العام الماضي لقطاعات التكنولوجيا الناشئة، حيث واصلت شراكاتها الاستراتيجية مع شركة «جوجل كلاود» العاملة في مجال الهندسة الرقمية، من خلال المنطقة السحابية الأولى من نوعها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشمال أفريقيا، كما دشنت مركز التميز التابع لجوجل كلاود في مجمع الأعمال والابتكار بمنطقة رأس بوفنطاس الحرة مؤخرا، والذي يعزز جهود التحول الرقمي وبناء القدرات لتكون قطر مركزا إقليميا رائدا للتكنولوجيا المتقدمة، حيث من المخطط لمركز التميز أن يقوم بتدريب 2،000 شخص سنويا على تقنيات جوجل كلاود.

وأثمرت شراكة هيئة المناطق الحرة مع جوجل كلاود عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة بالو ألتو نيتووركس لتعزيز استراتيجية تعدد الحوسبة السحابية، على هامش قمة جوجل كلاود، التي عقدت في الدوحة، كما تم التوقيع على اتفاقية أخرى مع شركة كوانتيفاي، الشريك الاستراتيجي لشركة جوجل كلاود، لتأسيس أول مركز عالمي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال الهندسة الرقمية بالمناطق الحرة في قطر، والتي تعد خطوة كبيرة في دفع عجلة الابتكار وتسريع مبادرات التحول الرقمي محليا وإقليميا.

الاستدامة في جميع القطاعات

كما شهد العام الجاري دعم هيئة المناطق الحرة لقضايا الاستدامة في جميع القطاعات، حيث استطاعت بالتعاون مع شركة إيه بي بي أي - موبيليتي المتخصصة في مجال حلول شحن المركبات الكهربائية وهيئة الأشغال العامة «أشغال»، افتتاح منشأة «إيه بي بي أي - موبيليتي» الجديدة بمنطقة أم الحول الحرة، لتكون المنشأة الوحيدة للشركة في الشرق الأوسط وافريقيا، ونقطة الانطلاق المركزية لتوفير خدماتها في المنطقة بأكملها.

وحرصت الهيئة على توسيع محفظتها الاستثمارية خلال العام 2024، لتشمل حاليا أكثر من 600 شركة مرخصة من جميع القطاعات والمجالات، وذلك بانضمام أكثر من 160 شركة خلال هذا العام.

وفيما يتعلق بالعمل لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030، ترتكز جهود هيئة المناطق الحرة على رفد العمل الحكومي بمختلف قطاعاته، حيث يتمحور دورها الأساسي حول تعزيز مكانة دولة قطر كمركز عالمي للخدمات اللوجستية، عبر مواصلة البناء على عامل الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المناطق الحرة في قطر، ودعمها بالبنية التحتية الذكية وشبكة الإنترنت فائقة السرعة، والكوادر ذات الكفاءة والخبرة، إلى جانب تكثيف التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتبسيط إجراءات التخليص الجمركي، لتشجيع كبرى شركات الشحن والخدمات اللوجستية في العالم على افتتاح مراكز إقليمية تتبع لها في قطر.

من خلال تقديمها سلسلة من المبـــــــادرات والمشاريع والأنشطة الفاعلة

دور كبير لغرفة قطر في دعـــــم تنافسية الصناعة الوطنية

غرفة قطر
QATAR CHAMBER

الدوحة – لوسيل

تلعب الصناعة الوطنية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاكتفاء الذاتي. وفي ظل المنافسة الإقليمية والدولية المتزايدة، تبرز الحاجة الملحّة لتقوية تنافسية القطاع الصناعي المحلي، وهو ما تسعى غرفة قطر لتحقيقه من خلال سلسلة من المبادرات والمشاريع والأنشطة الفاعلة لدعم هذا القطاع الحيوي.

وتؤمن الغرفة أن التسهيلات الحكومية للقطاع الصناعي في قطر تشكل حافزاً هاماً لتطوير ونمو الصناعة المحلية، حيث وفّرت الحكومة القطرية العديد من التسهيلات المحفّزة لتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاكتفاء الذاتي. ومن أبرز هذه التسهيلات: تخصيص أراضٍ صناعية بأسعار مدعومة في مناطق صناعية متطورة مزوّدة بالبنية التحتية الحديثة والخدمات الأساسية، الإعفاء الجمركي على استيراد المعدات والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي، توفير التمويل الصناعي عبر مؤسسات مثل بنك قطر للتنمية، من خلال برامج تمويل ميسرة للمصانع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية وتقليص المدد الزمنية عبر منصات رقمية موحدة، دعم الطاقة والخدمات بأسعار تنافسية للقطاعات الصناعية الحيوية، التسهيل في تصدير المنتجات الوطنية من خلال دعم المشاركة في المعارض الخارجية، وتوفير شهادات المنشأ عبر غرفة قطر، برامج التدريب والتأهيل لدعم الكفاءات الوطنية للعمل في المصانع، بالتعاون مع معاهد متخصصة، والدعم اللوجستي عبر مناطق اقتصادية متكاملة مثل «منطقة أم الحول الحرة» التي توفر بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي.

الشيخ خليفة بن جاسم ال ثاني خلال جولة تفقدية في معرض صنع في قطر 2023

جانب من إحدى ندوات الغرفة

> «صُنع في قطر» أبرز مبادرات الغرفة الداعمة للصناعة الوطنية
>
> دعم تطوير البيئة الصناعية من خلال تيسير الإجراءات وتشجيع الابتكار
>
> تعزيز الشراكة بين القطاعين والتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير الحوافز للمصنعين
>
> دعم المبادرات التي تهدف إلى زيادة الاعتماد على المنتجات المحلية في المشاريع الكبرى

تنافسية الصناعة الوطنية

وفي إطار دورها الرائد في تمثيل وتعزيز القطاع الخاص القطري بكل مكوناته، تسعى غرفة قطر إلى دعم تنافسية الصناعة الوطنية باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية المستدامة والتنويع الاقتصادي المنشود، وذلك من خلال تمكين القطاع الصناعي وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

لذلك، تولي الغرفة اهتمامًا خاصًا بتطوير البيئة الصناعية في الدولة، من خلال تيسير الإجـــراءات، ودعـم السياسات الصناعية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا في التصنيع، فضلاً عن توفير منصات ترويجية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية.

كما تعمل باستمرار على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير الحوافز اللازمة للمصنعين، بالإضافة إلى دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية من خلال مبادرات متخصصة.

ولا شك أن هذه الجهود تهدف بشكل رئيسي إلى رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030، من خلال خلق بيئة صناعية جاذبة ومحفزة، تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزز من مكانة الصناعة القطرية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

دعم القطاع الصناعي

وتُولي غرفة قطر اهتمامًا كبيرًا بدعم القطاع الصناعي الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد وتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وتعمل الغرفة من خلال عدد من المبادرات والبرامج والأنشطة على تمكين الشركات الصناعية، وتذليل التحديات التي تواجهها، وحل كافة العقبات التي تواجه الصناعة المحلية والاستثمار الصناعي، وتحفيز بيئة الأعمال الصناعية بما يواكب التحولات العالمية.

وتقوم الغرفة بتمثيل المصنعين أمام الجهات الحكومية والتشريعية لنقل التحديات التي تواجههم، والمساهمة في صياغة السياسات الصناعية بالتعاون مع الشركاء في القطاعين العام والخاص، وإيصال التحديات التي تواجههم واقتراح الحلول المناسبة، بما يضمن بيئة تنظيمية محفزة لنمو القطاع، كما تقوم لجنة الصناعة بالغرفة، بمناقشة التحديات التي تواجه المصنعين، والتنسيق مع الجهات الحكومية لإيجاد حلول عملية ومستدامة.

وتقوم الغرفة بتيسير الوصول إلى الأسواق من خلال إصدار شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية، كما تقوم بتنظيم المعارض والمنتديات الصناعية داخل وخارج الدولة للترويج المنتجات القطرية وابرزها معرض صنع في قطر، الذي يُعد من أهم المنصات لتسويق المنتجات الصناعية القطرية محليًا ودوليًا، وتعريف المستثمرين بالفرص الصناعية المتاحة، وتشجيع الشراكات بين المصنعين، بالإضافة إلى المشاركة في غيره من المعارض والمؤتمرات وورش العمل التي تركز على القطاع الصناعي.

وتدعم الغرفة مشاركة الشركات الصناعية في لقاءات الوفود التجارية التي تستضيفها الغرفة لتعزيز صادرات الشركات القطرية للخارج، كما تقوم بدعم الترويج والتصدير، حيث تعمل الغرفة على مساعدة الشركات الصناعية الراغبة في التصدير، وتساهم في تسهيل مشاركتها في المعارض الخارجية، وفتح قنوات تصدير جديدة لمنتجاتها بالتعاون مع الجهات المعنية وابرزها بنك التنمية ووكالة «تصدير» إضافة الى تسهيل الوصول إلى التمويل والحوافز، حيث تعمل الغرفة على الربط بين الصناعيين والجـهات التمويلية، وتُعرّفهم بالحوافز والتسهيلات المتاحة من الدولة، خصوصًا في المناطق الصناعية.

أحد لقاءات الغرفة مع وفد صناعي ألماني

> تعزيز التوجه نحو الصناعات المستدامة بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030
>
> تشجيع إقامة الشراكات الصناعية مع مستثمرين خارجيين واستقطاب التكنولوجيا الحديثة
>
> تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة في مجالات الإنتاج والجودة والتسويق الصناعي

تعزيز القيمة المضافة

وتعمل غرفة قطر على تعزيز المحتوى المحلي والقيمة المضافة ودعم المبادرات التي تهدف إلى زيادة الاعتماد على المنتجات المحلية في المشاريع الكبرى، وتشجيع سلاسل التوريد المحلية وربط الصناعيين بالفرص المتاحة في السوق المحلي، وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة في مجالات الإنتاج والجودة والتسويق الصناعي، فضلا عن الترويج للاستثمار الصناعي والتعاون مع الجهات المعنية لتسهيل إجراءات الاستثمار في القطاع الصناعين وتشجيع إقامة الشراكات الصناعية مع مستثمرين خارجيين واستقطاب التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز التوجه نحو الصناعات النظيفة والمستدامة بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030، إضافة الى حث المجمعات التجارية على عرض المنتجات الوطنية بشكل بارز واعطائه الاولوية في الترويج، ومساعدة المنتجين والمصنعين على الترويج لمنتجاتهم من خلال المعارض والملتقيات الاقتصادية والتجارية داخليا وخارجيا.

صُنع في قطر

يُعد معرض «صُنع في قطر» إحدى أبرز المبادرات التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة قطر لدعم الصناعة الوطنية وتعزيز مكانة المنتج القطري في الأسواق المحلية والدولية. ويقام تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، مما يعكس حرص سموه على دعم الصناعة المحلية.

ومنذ انطلاقته الأولى عام 2009، رسّخ المعرض مكانته كمنصة استراتيجية للترويج للصناعات القطرية بمختلف أنواعها، وجسر تواصل فعّال بين الصناعيين والمستثمرين والمستهلكين.

ويهدف المعرض إلى الترويج للمنتج الوطني وزيادة الوعي بجودته وقدرته على المنافسة، تحفيز الاستهلاك المحلي ودعم شعار «اشتر المنتج الوطني»، فتح أسواق جديدة للمنتجات القطرية من خلال تنظيم نسخ خارجية للمعرض، تشجيع الشراكات التجارية والصناعية بين الشركات المحلية والخارجية، تعريف المستثمرين بالفرص الصناعية في قطر وتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالصناعة.

ويتميز المعرض في انه يضم مختلف القطاعات الصناعية (الدوائية، الغذائية، البلاستيكية، المعدنية، الإنشائية، الكيماوية...)، ويستقطب الاف الزوار من المهنيين والمستثمرين والجمهور العام، ويوفر منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لعرض منتجاتها وبناء شراكات، ويعقد على هامشه ورش عمل وجلسات نقاشية حول التحديات والفرص الصناعية، وقد نظّمت الغرفة تسع نسخ ناجحة من المعرض سواء داخل قطر أو خارجها، حيث أقيمت نسخ خارجية في عمان، الكويت، والمملكة العربية السعودية، ما أسهم في توسيع انتشار المنتج القطري وزيادة الصادرات الصناعية، وقد ساهم المعرض في تعزيز ثقة المستهلك المحلي بالمنتج القطري، وشجع القطاع الخاص على رفع كفاءة الإنتاج والتطوير المستمر.

جانب من احد اجتماعات لجنة الصناعة بالغرفة

> تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة لبناء اقتصاد إنتاجي ومتنوع
>
> تشجيع سلاسل التوريد المحلية وربط الصناعيين بالفرص المتاحة في السوق المحلي
>
> رصد تحديات الصناعة ومناقشتها مع الجهات المختصة لإيجاد الحلول الملائمة لها

الصناعات الصغيرة ورواد الأعمال

تؤمن غرفة قطر بأن تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد إنتاجي ومتنوع، يعزز من تنافسية الدولة، ويخلق بيئة أعمال مرنة ومستدامة. ومن هذا المنطلق، تواصل الغرفة جهودها في تقديم الدعم المتكامل لهذه الصناعات، انسجامًا مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال: تقديم الدعم لرواد الأعمال ومساعدتهم في البدء بمشروعاتهم، من خلال توفير الخدمات التدريبية المتخصصة، وتقديم الاستشارات والتوجيه، الترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الداخل والخارج، ومن خلال الفعاليات والمعارض التي تنظمها أو تشارك فيها الغرفة، حيث عقدت الغرفة ثلاث نسخ من مؤتمر الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي استعرضت خلالها تجارب ناجحة في عدد من الدول الأجنبية.

وتتبنى الغرفة ودعم المبادرات الداعمة لرواد الاعمال ومنها مبادرة رواد الاعمال الناشئين بالتعاون مع نادي رواد الاعمال الشباب ومبادرة معاً بالتعاون مع جامعة قطر وبنك قطر للتنمية.

كما تقوم الغرفة بدعم رواد الأعمال وأصحاب الشركات العائلية من خلال الترويج لمنتجاتهم من خلال المعارض والفعاليات التي تنظمها أو تشارك فيها.

بيئة الاستثمار الصناعي

تساهم غرفة قطر في تحسين بيئة الاستثمار الصناعي وذلك من خلال العمل على عدة محاور استراتيجية لتحسين البيئة الحاضنة للاستثمار الصناعي، أبرزها: رصد التحديات التي تواجه المستثمرين في القطاع الصناعي والعمل على معالجتها من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، التوصية بتحديث التشريعات الصناعية واللوائح المرتبطة بإجراءات التراخيص، تخصيص الأراضي الصناعية، وتسهيل الوصول إلى الطاقة والخدمات اللوجستية، تشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية الحيوية من خلال الترويج للفرص المتاحة وتنظيم لقاءات عمل تجمع المستثمرين المحليين والدوليين، وبحث كافة القضايا المرتبطة بالصناعة مع المصنعين والمستثمرين الصناعيين من خلال اللجان القطاعية التابعة للغرفة.

من خلال هذه الجهود، تواصل غرفة قطر دورها كمحفز رئيسي لتطوير البيئة الاستثمارية الصناعية بما يعزز من قدرة القطاع على النمو، وجذب الاستثمارات، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

عبد الرحمن حمد المانع الرئيس التنفيذي للمجموعة الوطنية للإنتاج الزراعي والحيواني:

«مزرعتي» مشروع وطني بمعايير إنتاجية عالمية

قطر حريصة على تعزيز مكانتها كدولة صناعية رائدة في المنطقة

الشركات القطرية تعمل بشكل تكاملي وبتنافسية نزيهة لصالح المستهلك

«مزرعتي» تضم ثماني وحدات صناعية عالية التقنية تشكل نظاما بيئيا متكاملا

توفّر «مزرعتي» أكثر من 140 منتجا من الحليب ومشتقاته والعصائر بمختلف نكهاتها

«مزرعتي» تضم مختبرا الأكبر من نوعه في الدوحة لفحص كافة مراحل الإنتاج

«مزرعتي» شعار نريده رمزا للثقة والجودة ونموذجا يقتدى به بمجالات إنتاج الأغذية الطازجة

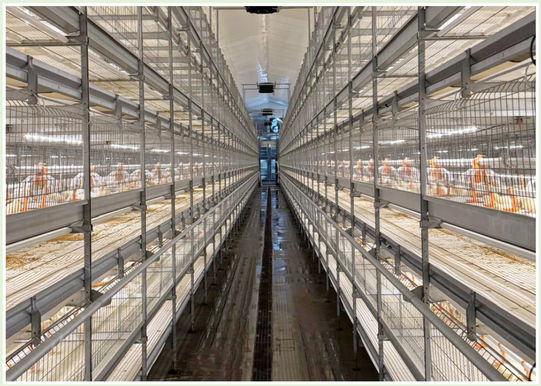

الدوحة – **لوسيل**

تمكنت شركة مزرعتي التابعة للمجموعة الوطنية للإنتاج الزراعي والحيواني بإدارة الرئيس التنفيذي السيّد عبد الرحمن حمد المانع، أن تصبح واحدة من أبرز الشركات القطرية في مجالها وبفترة زمنية قياسية. بدأت الشركة كمزرعة صغيرة حيث تأسست في عام 2017 وخلال ما يقارب السنة فقط، تمكنت من بدء أعمالها التشغيلية والإنتاج وفق أحدث المعايير العالمية في مجال الإنتاج الزراعي، ومجال الدواجن على مختلف المراحل من تغذية وتربية وذبح وإنتاج، بدورة متكاملة من الأعلاف وحتى تعبئة المنتجات وتوزيعها على الجمعيات الاستهلاكية. وقد قدمت مزرعتي منتجاتها الطازجة بجودة عالية تنافس المنتجات الأخرى محلياً وإقليمياً. ويتميز هذا المشروع الوطني، بكونه مشروعا متكاملا ويمكن اعتبار هذه التكاملية الإنتاجية في مزرعتي، من أهم ميزات المشروع المتكون من ثماني وحدات صناعية حديثة التقنية وتغطي مختلف مراحل الإنتاج والتصنيع.

دعم لا محدود

أشاد السيد عبد الرحمن المانع في تصريحات خاصة للملحق» قادة الصناعة في قطر» بالدعم الكبير الذي توليه القيادة الحكيمة، لقطاع الأعمال والصناعات الوطنية؛ إذ شهدت تحولات جذرية وحققت مكاسب كبيرة، منوها بان الدولة حريصة على تعزيز مكانة قطر كدولة صناعية رائدة في المنطقة، مؤكدا إن الشركة المنفذة لمشروع «مزرعتي»، الهدف منها هو المشاركة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواجن الطازجة في قطر، عبر منتج ذي جودة عالية قادر على منافسة منتجات أخرى

واضاف المانع قائلا اللافت في هذا المشروع هو تكامله منذ بدايته وحتى خروج المنتج النهائي، حيث يقوم على فكرة الاستفادة من كل المخلفات في صناعات أخرى عديدة، كالأسمدة وطعام الحيوانات الأليفة ومعالجة المياه وغيرها من المنتجات.

8 وحدات صناعية

ويضيف المانع للملحق قادة الصناعة أن «مزرعتي» تضم ثماني وحدات صناعية عالية التقنية، تشكل نظاما بيئيا متكاملا مبنيا على دورة إنتاج كاملة، تضمن تقديم الأعلاف النباتية الخالية من المواد الكيميائية والمضادات الحيوية المضرة بالصحة. هذه الوحدات أنشئت عبر شراكة مع شركات من دول عديدة أبرزها المانيا وتركيا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا، بخلاف الاستشاريين.

وعن فترة البدايات يحدّثنا المانع، عن انطلاقة المشروع والتحديات الأولية التي أحاطت به قال السيد عبد الرحمن المانع :

تم تدشين مزرعتي المتخصصة في الانتاج الزراعي والحيواني في عام 2017 لخدمة السوق القطري وقد بدأنا الإنتاج في غضون فترة قياسية بلغت 11 شهرا بعد الدراسة الدقيقة لكافة الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالمشروع وانطلقت مزرعتي عبر 8 مصانع تنتج مجموعة متميزة من منتجات الدواجن والألبان لتغطية احتياجات السوق منوها بان منتجات الشركة طبيعية 100 % خالية من المواد الكيمائية

لكنّه يصف هذه التحديات التي واجهته في بدية مشروعه بالمحفزات المشجعة على تقديم ما يمكن في سبيل إنجاح المشروع. كما أكّد أنّ عامل الخبرة المكتسبة مع الوقت، يساعد على تجاوز عدد كبير من هذه التحديات، بل يساعد على التفكير بطموح أكبر في المشاريع المستقبلية.

دعم بنك التنمية

وأشاد المانع، بالمؤسسات الوطنية الداعمة لمنظومة ريادة الأعمال القطرية، حيث حصلت مزرعتي على دعم بنك قطر للتنمية على مستوى الاستثمار التمويلي والدورات التدريبية والورشات التي تساعد على بناء شبكة علاقات تساعد رواد الأعمال في مشاريعهم الجديدة.

وعن علاقة شركته بالسوق، نوّه السيد عبد الرحمن المانع، إلى أن جميع الشركات القطرية تعمل بشكل تكاملي، وبتنافسية نزيهة، تهدف إلى خدمة المستهلك والسوق الوطني.

توسعة مزرعة الابقار

أما عن المشاريع المستقبلية، فقد صرّح المانع برغبة الشركة في توسعة مزرعة الأبقار، وزيادة عدد الحظائر والمواشي الموجودة حالياً على تجاوز عدد كبير من هذه التحديات، بل يساعد على التفكير بطموح أكبر في المشاريع المستقبلية.

وحول تقييمه للجهود والقرارات التي اتخذتها الدولة للمستثمرين المحليّن أشاد المانع بالجهود التي بذلتها الحكومة الرشيدة لدعم الاقتصاد ولتذليل أية معوقات وصعوبات واجهت الشركات، كما أعادت تنظيم إجراءاتها وأعمالها بما سهل مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات، ويسر الحركة التجارية مع الخارج، مضيفا أن الاقتصاد القطري يتسم بالصلابة والتنوع ولديه القدرة المميزة على التكيف مع جميع المعطيات والخروج منها بحلول واقعية.

وأكد أن السوق القطري قد تطور بشكل كبير، وأصبح القطاع الخاص القطري يلعب دورا كبيرا في عملية تزويد السوق بالمنتجات الاستهلاكية، وأيضا في توفير المخزون الاستراتيجي من المواد الاستهلاكية الحيوية.

وحول مستوى معدلات الإنتاج من الاعلاف قال السيد المانع تبلغ الطاقة الإنتاجية لمصنع الأعلاف 48 ألف طن سنويا، يتم تسويقها على أكثر من 100 مزرعة وجهة متفاوتة الأحجام من أصحاب الحلال ومربي الطيور والدواجن، وينتج المصنع 24 صنفا من أعلاف الدواجن للحلال والطيور

وعن العلامة التجارية لمزرعتي قال السيد المانع هي شعار نريده رمزا للثقة والجودة ونموذجا يقتدى به بمجالات إنتاج الأغذية الطازجة، شعار يمثل المجموعة الوطنية للإنتاج الزراعي والحيواني، وهي أسست عام 2013 وكان نشاطها خلال ذاك الوقت يقتصر على إنتاج اعلاف الرودس الخضراء لإطعام الحلال، في عام 2016 بدأت المجموعة العمل في أكبر مشروع للدواجن في قطر بكلفة تخطت 412 مليون ريال، بأهداف دقيقة تدل على الطموح في المجموعة، بعض هذه الأهداف تم تحقيقها وبعضها لا يزال قيد التحقيق. ولدى إدارة المجموعة خطة متكاملة تهدف للحصول على الاكتفاء الذاتي في الدجاج الطازج في السوق القطري وهذا ليس غريبا على منشأة ومشاريع بهذا الحجم، إلى جانب التوسع بإنتاج بيض المرعى الحر.

وحدات صناعية مكملة

وحول الوحدات الصناعية المكملة قال عوضا عن التخلص من الفضلات الصلبة للدواجن مثل الريش والعظم والرؤوس والأقدام، فإن مصنع البروتين وهو وحدة مستقلة داخل المشروع يحول كل هذه الفضلات في درجة حرارة عالية للمنتج النهائي في شكل بودرة، يتم تصديرها إلى بعض البلدان التي تحولها إلى أغذية غنية بالبروتينات للحيوانات الأليفة.

وهناك أيضا محطة معالجة المياه، حيث تحتاج كل دجاجة إلى أكثر من 16 لترا من المياه لتنظيفها، ولذلك تعالج هذه المحطة المياه وفق عملية تصفية مكثفة، مع إضافة بعض المواد لتفكيك اي مكونات ضارة بها، لتصبح المياه في النهاية نقية بنسبة 99%، تستعمل في ري المحاور الزراعية الموجودة في المزرعة، التي بدورها تنتج نباتات تستخدم طعاما للمواشي

وتضم مزرعتي للدواجن مختبرا هو الأكبر من نوعه في الدوحة، يحتوي على أجهزة ومعدات ذات تقنية عالية لفحص كافة مراحل الإنتاج منذ وصول البيض من دول أوروبا مع متابعته في كافة المراحل للتأكد من مطابقته للشروط ومعايير الجودة المطلوبة.

ومزرعتي تضم مصنعا للسماد العضوي، الذي يحول فضلات الدجاج الغنية بالنيتروجين إلى سماد غني، باستخدام أحدث التكنولوجيا والمعدات الأوروبية، حيث يقوم المصنع بتجفيف هذه الفضلات ثم طبخها تحت درجة حرارة عالية جدا، ثم يتم كبسها في شكل حبيبات كسماد عضوي مميز يستعمل في الزراعة.

تتنوع منتجات شركة «مزرعتي» بين مختلف أصناف الدجاج، والحليب ومشتقاته، والألبان والعصائر، وغيرها من المنتجات الغذائية التي باتت تحظى بثقة متزايدة لدى المستهلك القطري، لما تتميز به من جودة عالية وطابع محلي أصيل.

وقد حصلت هذه المنتجات على عدد من الشهادات الدولية المرموقة، من أبرزها شهادة الاعتماد الحلال، وهي شهادة خاصة بالمنتج تؤكد التزام «مزرعتي» بتقديم منتجات تتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

كما تطبّق الشركة أنظمة جودة وسلامة معتمدة حاصلة على شهادة HACCP، بالإضافة إلى شهادات الأيزو المختلفة، والتي تعدّ جميعها شهادات أنظمة تُمنح للمؤسسات التي تلتزم بتطبيق معايير عالمية في إدارة الإنتاج وسلامة الأغذية.

ويعكس هذا النهج التكاملي التزام «مزرعتي» الراسخ بالجودة في كل مراحل سلاسل التوريد والإنتاج، الأمر الذي ساعدها على ترسيخ مكانتها في السوق المحلي خلال فترة زمنية قصيرة، وتقديم نموذج وطني يُحتذى به في مجال التصنيع الغذائي. واليوم، توفّر «مزرعتي» أكثر من 140 منتجاً من الحليب ومشتقاته والعصائر بمختلف نكهاتها، تشمل 9 منتجات مميزة في فئة الألبان، من بينها حليب الأبقار الصافي 100%، والحليب عالي البروتين بنكهات الشوكولاتة، الفراولة، والفانيلا، إضافة إلى الأجبان العربية التقليدية، والزبدة الطبيعية، والروب اليوناني بالفواكه، وغموس الجبن، فضلاً عن مجموعة متنوعة من الحلا المبتكرة التي تلبي مختلف الأذواق وتناسب أنماط الحياة اليومية.

الشيخ محمد بن عبد العزيز آل ثاني نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة:

سهيل القابضة لعبت دوراً محورياً في دعم التنمية الصناعية المستدامة

■ الشيخ محمد بن عبد العزيز آل ثاني

> مجموعتنا تعد إحدى القوى الرئيسية في قطاع التصنيع في قطر

> نلبي احتياجات السوق المحلي بـ 10 قطاعات استراتيجية

> تتوافق جميع مصانعنا اليوم مع مواصفات الجيل الرابع من الصناعة العالمية

> المجموعة تركز على الابتكار والجودة وتطوير التكنولوجيا وبنيتها متقدمة

أوضح نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة سهيل الصناعية القابضة: أن مجموعة سهيل الصناعية القابضة قامت باستثمارات هامة في مجموعة متنوعة من الصناعات، من أبرزها، صناعة الألمنيوم: حيث تقوم المجموعة بإعادة تدوير سكراب الألومنيوم لتنتج مجموعة من السبائك التي تخدم قطاعات صناعية مختلفة كما نقوم بالتصدير إلى مختلف بلدان العالم.

الصناعات الكيماوية: استثمرت المجموعة في تطوير منتجات كيماوية متخصصة ومنظفات تلبي احتياجات قطاعات مختلفة في الدولة كقطاع الطيران وقطاع النفط والغاز والصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الزراعية وغيرها.

وصناعة البلاستيك: تركز المجموعة أيضاً على إنتاج الحاويات البلاستيكية بأحجام مختلفة لتلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي مستفيدين من البلاستيك المعاد تدويره في مصانع المجموعة.

وأضاف الشيخ محمد بن عبد العزيز آل ثاني قائلًا « الى جانب الصناعات الهندسية حيث تستثمر المجموعة في تطوير المنتجات الهندسية المتقدمة، بما في ذلك قطع الغيار الميكانيكية عالية الجودة والتي يتم تصديرها حاليا لأسواق السعودية والأمريكية ودول أخرى. فضلًا عن صناعات التشكيلات المعدنية: تتضمن تصنيع وتشكيل المنتجات المعدنية المختلفة التي تلبي احتياجات القطاعات الصناعية والبناء. كما نصنع أفضل أنواع السقايل المعدنية، إضافة الى صناعة الجيوتكستايل وتتعلق بانتاج مواد الجيوتكستايل المستخدمة في المشاريع الهندسية والبنية التحتية، وصناعة المسبوكات المعدنية: تتضمن إنتاج المسبوكات المعدنية التي تُستخدم في مختلف التطبيقات الصناعية وتستخدم أيضا في القطاع الزراعي والمياه والري وقطاع المقاولات وقطاع البنية التحتية.

منتجاتنا عالية الجودة

وأعرب عن فخر المجموعة بدعم الاقتصاد الوطني من خلال تزويد السوق المحلي بمنتجات قطرية عالية الجودة وبأسعار تنافسية مشيرًا الى أن المجموعة استثمرت في تطوير وإنتاج بطاريات السيارات والحافلات، وتم تجهيز المصنع بأحدث التقنيات لإنتاج البطاريات التي تلبي أعلى المعايير العالمية وبأسعار تنافسية. وأنشأت المجموعة مصنعاً لإعادة تدوير البطاريات ليكون هذا المصنع في حلقة تكاملية مع المصانع الأخرى، مما يسهم في تعزيز الاستدامة البيئية وتقديم حلول متكاملة لصناعة البطاريات، فضلا عن تزويد السوق القطري بمكابح عالية الجودة، إضافة الى أننا أنشأنا مختبراً لفحص البريكات لمصانعنا وكذلك للمصانع الأخرى، لضمان أعلى معايير الجودة والأمان.

ننافس بقوة بالأسواق العالمية

وأوضح نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة سهيل الصناعية القابضة أن المجموعة لعبت دوراً محورياً في تلبية الطلب المحلي من خلال توفير منتجات ذات جودة عالية تفي بمتطلبات السوق المحلي. كما أنها اعتمدت استراتيجيات تسويقية فعالة للوصول إلى الأسواق الخارجية. قامت المجموعة بتوسيع شبكة التوزيع الخاصة بها ودخلت في شراكات استراتيجية مع شركات دولية، مما مكنها من تصدير منتجاتها إلى العديد من الدول وتحقيق مكانة رائدة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وقال: نحن اليوم ننافس كبرى المجموعات ولدينا شركات واسعة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوروبية كإيطاليا وألمانيا كذلك الدول العربية كالسعودية والعراق ومصر ودولة الامارات والبحرين كما نقوم حاليا بعقد شراكات في المغرب العربي والصين.

وأكد سعادة الشيخ محمد بن عبد العزيز آل ثاني نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة سهيل الصناعية القابضة: أن مجموعة سهيل الصناعية القابضة تقيم بيئة الأعمال في قطر بشكل إيجابي للغاية، حيث نشيد بالدعم الحكومي المستمر للقطاع الصناعي، بما في ذلك السياسات التحفيزية والاستثمارات في البنية التحتية الصناعية. نحن نؤمن أن البيئة التنظيمية والتشريعية في قطر ملائمة جداً لتشجيع الاستثمار الصناعي وتطوير الأعمال.

وخلص للقول «نحن نتفق جميعا في مجموعة سهيل أن تكامل دور القطاعين العام والخاص هو مفتاح النجاح للنهوض بالصناعة في قطر. كما نؤمن بأن التعاون والشراكة بين القطاعين يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني. كما نشدد على أهمية التوجيهات الحكومية والدعم المستمر للقطاع العام والخاص، مع تشجيع الابتكار والتطوير في القطاع الصناعي لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

SUHAIL
مجموعة سهيل الصناعية القابضة ذ.م.م
SUHAIL INDUSTRIAL HOLDING GROUP W.L.L

الدوحة – لوسيل

أكد الشيخ محمد بن عبد العزيز آل ثاني، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة سهيل الصناعية القابضة، حرص مجموعة سهيل الصناعية القابضة على تعزيز مكانة قطر كدولة صناعية رائدة في المنطقة. وقال في تصريحات خاصة لـ ملحق قادة الصناعة في قطر إن المجموعة تُعد اليوم إحدى القوى الرئيسية في قطاع التصنيع في قطر، وتعمل في عدة مجالات، مثل صناعة الحديد الصب، المنتجات المعدنية، الهندسة الدقيقة، وإعادة التدوير. مشيرا إلى أن هذه الصناعات لا تساهم فقط في تلبية احتياجات السوق المحلي، ولكنها تلعب دورًا محوريًا في دعم التنمية الصناعية المستدامة، وذلك من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالمية وبأسعار تنافسية.

واضاف قائلا المجموعة لعبت دورًا حيويًا في تعزيز الصناعة في قطر من خلال عدة محاور استراتيجية منذ تأسيسها، ركزت المجموعة على الابتكار والجودة وتطوير التكنولوجيا، مما أسهم في رفع معايير الإنتاج الصناعي في البلاد، حيث أنشأت المجموعة بنية تحتية صناعية متقدمة، واعتمدت أفضل الممارسات العالمية في العمليات الصناعية، مما جعلها نموذجًا يحتذى به في القطاع الصناعي بالدولة.

واستطرد آل ثاني قائلًا: إن المجموعة زودت مصانعها بأحدث الماكينات بتكنولوجيا ألمانية وإيطالية، حيث تتوافق جميع مصانعنا اليوم مع مواصفات الجيل الرابع من الصناعة العالمية، مما يجعلها تواكب مصانع الدول المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المجموعة على حماية البيئة من خلال التخلص الآمن والصديق للبيئة من بعض المواد التالفة وسكراب الحديد والنحاس والألمنيوم. كما تقوم المجموعة بتحويل المعادن إلى منتجات هندسية عالية الجودة بدءًا من سكراب المعادن وبيعه في مختلف دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

توفير بيئة استثمارية جاذبة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

وزارة التجارة.. مشاريع ومبادرات تعزز مكانة قطر كمركز إقليمي ودولي للاستثمار

الدوحة – لوسيل

ركزت وزار التجارة والصناعة على تعزيز التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات ذات الأولوية، بما يدعم النمو المستدام ويعزز مكانة قطر كمركز إقليمي ودولي للاستثمار والابتكارفي إطار تنفيذ أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024 – 2030)، التي تمثل مرحلة جديدة من التنمية والتطوير ضمن رؤية قطر الوطنية 2030.

وتضمنت جهود الوزارة خلال عام 2024، العمل على مجموعة من المشاريع الحيوية والمبادرات التي تسهم في تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 4%، للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية حتى عام 2030، كما تم التركيز على توفير بيئة استثمارية جاذبة تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز حماية الملكية الفكرية، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة، بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة قطر، لتصل قيمتها إلى 100 مليار دولار (تراكمي) بحلول عام 2030.

وفي إطار دورها الرائد في تعزيز الاقتصاد الوطني، أولت وزارة التجارة والصناعة القطاع الصناعي اهتماما كبيرا، حيث وضعت استراتيجية الصناعات التحويلية 2024 -2030، التي تهدف إلى تعزيز قدرات هذا القطاع ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع إمكانات النمو والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي بالدولة، والعمل على زيادة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، إلى حوالي 70,5 مليار ريال بحلول 2030 بمعدل نمو سنوي 3,4 بالمئة.

تعزيز الاستثمار

كما تهدف الاستراتيجية إلى زيادة الصادرات الهيدروكربونية إلى أكثر من 49 مليار ريال، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار ليصل إلى أكثر من 326 مليار ريال بحلول 2030، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة إلى حوالي 35,6 مليار ريال، ورفع تصنيف قطر لتكون ضمن أفضل 40 دولة في مؤشر التنافسية الصناعية، وتسريع التحول نحو الصناعات التحولية الذكية، والصناعات القائمة على المعرفة.

ومن أبرز إنجازات الوزارة خلال العام 2024، طرح فرص استثمارية بقيمة 2,3 مليار ريال في قطاعات حيوية مثل البلاستيك والألومنيوم، وذلك ضمن مشاركتها في ملتقى المشتريات الحكومية، مما يسهم في دعم التنوع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

كما تعاونت الوزارة مع هيئة الأشغال العامة (أشغال) ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، لدعم توقيع عقد الحزمة الثانية من برنامج تطوير المدارس القطرية بنظام الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء 14 مدرسة حديثة قادرة على توفير تعليم عالي الجودة لأكثر من 10 آلاف طالب بحلول العام الدراسي (2025 -2026) كما تم تخصيص أراض لبناء وتشغيل مدارس خاصة بمنطقة الوكير بالتعاون مع الجهات المعنية.

وواصلت الوزارة جهودها لدعم القطاع الخاص خلال عام 2024، حيث أطلقت عدة مبادرات من بينها، برنامج مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص الذي يمتد حتى نهاية عام 2026، ويهدف إلى تحديد المشاريع المناسبة للتنفيذ بنظام الشراكة في قطاعات مختلفة مثل الصحة، والسياحة. ويشمل البرنامج إطلاق منصة إلكترونية لتوضيح آلية العمل بقانون الشراكة، وتوفير قاعدة بيانات تروج للمشاريع الاستثمارية، كما يسعى لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تدابير تحفيزية مثل تخصيص نسب محددة من المشاريع الكبرى لتنفيذها عبر هذه الشركات.

إضافة إلى مشروع إنشاء محطة معالجة مياه الصرف بمنطقتي الوكرة والوكير، والذي يتضمن تصميم وبناء وتمويل وتشغيل وصيانة محطة لمعالجة تخدم المنطقة بمساحة تبلغ 15 كيلومترا مربعا، ويتم تطوير المحطة على مراحل حتى عام 2045.

هذا إلى جانب تشغيل الصوامع الاستراتيجية في ميناء حمد والتي تشمل تخزين ومعالجة سلع أساسية كالأرز والسكر والزيت، ويهدف المشروع إلى دعم الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وتحقيق عائد اقتصادي عبر استخدامها كمركز تجاري رئيسي في المنطقة.

دعم قطاع الأعمال

وحرصت وزارة التجارة والصناعة على دعم قطاع الأعمال في الدولة وتسهيل الإجراءات والخدمات المقدمة له، كونه من أهم ركائز سياسة التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، حيث بادرت الوزارة في هذا الصدد بإطلاق العديد من المبادرات الإلكترونية، أبرزها: منصة قاعدة السجل الاقتصادي الموحد، التي تتيح المعلومات الأساسية عن المستفيدين الحقيقيين لجهات إنفاذ القانون والسلطات المختصة، وأتمتة الخدمات وتشمل إصدار شهادات «لمن يهمه الأمر»، وتقديم خدمات الوكلاء التجاريين عبر الموقع الإلكتروني للوزارة. وتفعيل برنامج الشكاوى.

كما تم فتح التسجيل في الأنشطة التجارية للمستثمرين الخليجيين لتعزيز وجذب الاستثمارات، وتفعيل برنامج الدفع الإلكتروني ويتيح تحصيل رسوم المعاملات إلكترونيا مع إصدار إيصالات بأرقام مسلسلة. بالإضافة إلى ذلك تم إصدار القرار الوزاري رقم (60) للعام 2024، الذي خفض رسوم بعض الخدمات بنسبة تجاوزت 90% بما في ذلك رسوم خدمات السجل التجاري والرخص التجارية، بهدف دعم المشاريع الوطنية والأجنبية، وتعزيز بيئة الأعمال وزيادة تنافسية رواد الأعمال، وتسهيل تأسيس الشركات وتشجيع إطلاق المشاريع الجديدة.

واستمرارا في تحسين الخدمات المقدمة للقطاع الخاص، أطلقت الوزارة بالتعاون مع وزارة الداخلية خدمة تجديد وتعديل خدمة قيد المنشأة عبر منصة خدمات النافذة الواحدة، وتهدف هذه الخدمة إلى تسريع إجراءات رواد الأعمال والشركات، ويسمح للشركات بالحصول على قيد منشأة تلقائيا بمجرد تجديد الرخصة التجارية والسجل التجاري.

كما اهتمت الوزارة بتمكين المشاريع المنزلية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية، حيث ارتفع عدد الأنشطة التجارية المسموح بها للرخص المنزلية إلى 63 نشاطا، مما دعم إنتاجيتها، ومن أبرز المؤشرات الإيجابية لعام 2024 (يناير – نوفمبر): إصدار 12،573 سجلا رئيسيا، و19،632 رخصة تجارية. وإصدار 2،847 سجلا فرعيا و 1،425 رخصة منزلية وإصدار 35 رخصة للوكالات التجارية.

وفي سياق متصل، حرصت الوزارة على تسهيل عمل الشركات من خلال عدة مبادرات، أبرزها: التعاون مع هيئة قطر للأسواق المالية وشركة قطر للإيداع المركزي، لإطلاق مبادرة توزيع الأرباح المرحلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة قطر، وتعديل الأنظمة الأساسية للشركات لتمكين توزيع الأرباح نصف أو ربع السنوية. كما تم إنشاء قاعدة بيانات متخصصة للشركات المساهمة العامة والخاصة وصناديق الاستثمار، تتيح سهولة الوصول إلى بياناتها عبر منصة متخصصة. وتأتي هذه الجهود في إطار استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في الدولة.

وفي إطار جهود وزارة التجارة والصناعة لتعزيز وحماية حقوق الملكية الفكرية، بذلت الوزارة جهودا بارزة تمثلت في إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لتوفير الوصول إلى معلومات تكنولوجية عالية وخدمات مبتكرة، مما يدعم المبتكرين في استحداث حقوقهم الفكرية وحمايتها وإدارتها.

كما فعلت الوزارة قاعدة بيانات العلامات التجارية التي تديرها (WIPO) للنشر عن العلامات التجارية المسجلة في دولة قطر ومشاركتها مع دول أخرى. وضمن هذا الإطار، أطلقت الوزارة نظام التفتيش الإلكتروني الذي يوفر بيانات شاملة عن المنشآت التجارية، وقامت بترقية نظام إدارة الملكية الفكرية (IPAS3,11) إلى (3,61 IPAS) مما يسهل فحص الطلبات واستقبال طلبات بروتوكول مدريد لتسجيل العلامات التجارية.

كذلك أبرمت الوزارة عددا من الاتفاقيات لتعزيز حماية الملكية الفكرية، منها مذكرة تفاهم مع فرنسا، وأخرى مع كوريا وثالثة مع السعودية لتعزيز التعاون في مجال براءات الاختراع وتنسيق المواقف الإقليمية والدولية، حيث تم تعيين الهيئة السعودية للملكية الفكرية كمكتب بحث وفحص دولي.

كما انضمت دولة قطر إلى برتوكول مدريد، الذي يتيح حماية العلامة التجارية دوليا من خلال تسجيل موحد، واعتمد مجلس الوزراء لائحة الرسوم والنماذج الصناعية، تعزيزا للإطار القانوني لحماية هذه الحقوق، في إطار القانون رقم 10 لسنة 2020 بشأن حماية الرسوم والنماذج الصناعية.

دعم بيئة الأعمال

كذلك حرصت وزارة التجارة والصناعة على تطوير خدماتها الإلكترونية لدعم بيئة الأعمال في الدولة، وتعزيز جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث شهدت منصة النافذة الواحدة تطورا ملحوظا، مع استكمال الربط مع الجهات الحكومية والهيئات المعنية بقطاع الأعمال، وإطلاق نسختها المحدثة التي تقدم ميزات جديدة، حيث توفر تجربة سهلة وسريعة للمستثمرين للاستفادة من خدماتها على مدار الساعة باللغتين العربية والإنجليزية، وتقدم المنصة أكثر من 30 خدمة رئيسية تشمل 149 خدمة فرعية، مع الربط مع 17 جهة مختلفة في الدولة، بالإضافة إلى توافر خدمة التوقيع الإلكتروني. ومنذ بداية عام 2024 وحتى أكتوبر، تم إصدار 503،122 معاملة عبر المنصة، مما يعكس دورها كوجهة رئيسية لاستكمال المعاملات الاستثمارية والتجارية والصناعية.

وتواصل الوزارة جهودها الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بما يدعم رؤية قطر الوطنية 2030 للتنوع الاقتصادي، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة مثل وكالة ترويج الاستثمار وبنك قطر للتنمية، وتضمنت هذه الجهود تبني أفضل الممارسات العالمية في جذب الاستثمار، وتحديد الفرص الاستثمارية في الأسواق المستهدفة، وتقديم الدعم للمستثمرين، ودعم المصدرين القطريين وتسويق بيئة الاستثمار في قطر.

كما نجح مركز استثمر في قطر في تقليص مدة إصدار السجل التجاري من 60 يوما إلى 7 أيام، وأتمتة الخدمات لتسريع الإجراءات وتحسين جودتها، علاوة على اعتماد إصدار موافقة الاستثمار إلكترونيا بدلا من الموافقة الورقية، وزيادة عدد الأنشطة التجارية المسموح بها للمستثمر. وأطلقت الوزارة أيضا بوابة المصدرين التي تسهل تقديم الخدمات وإصدار الشهادات اللازمة للتصدير، كما تتيح استخراج شهادة المنشأة لدعم الشركات المحلية المصنعة لتمكينها من تصدير منتجاتها. وسعت الوزارة لتوسيع نطاق الصادرات من خلال شراكات تكاملية مع الإمارات، والمغرب، والبحرين، والأردن، إضافة إلى إزالة المعوقات أمام التجارة مع السعودية.

وفي مجال حماية المنافسة، واصلت الوزارة جهودها لترسيخ المنافسة العادلة، حيث تم في هذا الإطار الانتهاء من صياغة تشريع جديد لتنظيم المنافسة في قطر، بما يشمل إعداد مشروع قانون ولائحة تنفيذية وجهاز متخصص لضمان بيئة استثمارية متوازنة.

ضبط الأسواق والأنشطة التجارية

أما على صعيد حماية حقوق المستهلك، فقد كثفت الوزارة حملاتها التفتيشية لضبط الأسواق والأنشطة التجارية، وضمان استقرار الأسعار، والكشف عن أي تجاوزات تمس المستهلكين، كما قامت بتيسير إجراءات منح التراخيص لعروض التخفيضات للمنشآت الفندقية والسياحية والتجارية، مع تعزيز التحول الرقمي في تقديم الخدمات، وأسهمت هذه الجهود في تحقيق المخزون المستهدف من المواد التموينية والأعلاف بنسبة 100% في أكتوبر 2024، بما يعكس نجاح استراتيجية إدارة المخزون.

وقد عملت وزارة التجارة والصناعة على تعزيز الانفتاح الاقتصادي لدولة قطر، وتوطيد علاقاتها الدولية، من خلال تمثيل الدولة في المحافل الإقليمية والدولية وتنظيم فعاليات محلية، شملت الجهود تعزيز الشراكات الاستراتيجية على المستويين التجاري والاستثماري عبر إبرام اتفاقيات ثنائية والمشاركة في مؤتمرات دولية بارزة.

وفي إطار جهودها لتعزيز التعاون الدولي، نظمت الوزارة العديد من الفعاليات، مثل الاجتماعات الوزارية للجنتي التعاون التجاري والصناعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمنتدى الاقتصادي القطري – الفرنسي، ومنتدى الأعمال قطر – نيجيريا، وأعمال الطاولة المستديرة للأعمال قطر – فنلندا، والدورة الأولى للجنة القطرية التشيكية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، والدورة الأولى للجنة القطرية - الأوزبكية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني.

وتؤكد هذه الإنجازات التزام وزارة التجارة والصناعة بدورها المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ودعم المبادرات التي تساهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

قطر نمو متواصل لقطاع الصناعات

2.75
مليـــــار ريال
استثمارات صناعية سنوية 2030

234
مليـــــار ريال
حجم الاستثمارات في المنشآت الصناعية

114
مليـــــار ريال
قيمة الواردات

344
مليـــــار ريال
قيمة الصادرات

64
مصنعا جديدا
تم افتتاحها عام 2024

%67
إجمالي عدد المنشآت الصناعية للاستثمار الأجنبي

%7
زيادة في عدد المصانع في 2024 مقارنة بعام 2023

الملكية القطرية

650 مصنعًا

الملكية الخليجية والأجنبية

320 مصنعًا

أبرز القطاعات الصناعية

- قطاع المعادن باستثناء الآلات والمعدات
- صناعة المعادن الأخرى
- صناعة منتجات المطاط واللدائن

قطر تقفز 7 مراكز بمؤشر الأداء الصناعي

الصناعة القطرية ساهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي

قطر تعمل على تحديث القطاعات الصناعية

تطوير الصناعة يساهم في تنويع الاقتصاد القطري

By:
Hatem Alqadi

www.lusailnews.net

المصدر:
تقارير – لوسيل